



اسم المقال: التأسيس لنهضة عربية جديدة: العرب في مواجهة الاستراتيجية الأمريكية
اسم الكاتب: أ.م.د. كوثر عباس الربيعي
رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/6971>
تاريخ الاسترداد: 2026/04/13 23:17 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دولية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



{ التأسيس لنهضة عربية جديدة: العرب في مواجهة الاستراتيجية الأمريكية }

الاستاذ المساعد

الدكتورة

كوثر عباس الربيعي^(*)

ملخص البحث

مرت العلاقات العربية الاميركية بالكثير من الأحداث والمنعطفات خلال اكثر من نصف قرن، وكانت الادارات الاميركية المتعاقبة تعلن عن التحولات في استراتيجيتها العالمية في كل مرحلة حيث يحتل الوطن العربي اهمية متزايدة. واذ كانت سنوات التسعينات من القرن العشرين قد شهدت تحولات واضحة في مداخل الاستراتيجية الاميركية نحو الوطن العربي ، فان مطلع الالفية الثالثة شهد انعطافة حادة في التوجهات الاميركية نحو المنطقة حيث رفعت الادارة الاميركية شعارات التغيير في المنطقة من مداخل ثلاث هي: الامن والاصلاح والسلام، رغم ان واقع الامر لا يتفق مع هذه الطروحات، التي كانت في حقيقتها تعبيراً عن اسلوب جديد لتحقيق المصالح الاميركية المتنامية في المنطقة..

الا ان مطلع العقد الجديد وضع الادارة الاميركية امام مفارقة كبرى حين وجدت الجماهير العربية تسبقها لتغيير بعض الانظمة، مما اوقعها في ارباك واضح ، رغم انها كانت تسعى الى اعادة رسم خرائط المنطقة ، الا ان الامر

^(*) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

حدث بطريقة مغايرة مما قادها الى البحث عن حلول سريعة وتعديل بعض تفاصيل الاستراتيجية ومحاولة احتواء بعض العناصر المؤثرة في عملية التغيير والتي يتوقع ان يكون لها دور في تسلم السلطة في بلدانها وبأسلوب ديمقراطي، خاصة الجماعات الاسلامية.

المقدمة

يكاد موضوع صياغة برنامج عمل للمستقبل لمواجهة التحديات التي تحيط بالوطن العربي، والتأسيس لنهضة عربية مقبلة، يشكل أهم هواجس الفكر العربي المعاصر.

لقد اتسعت مدخلات التحدي وازدادت الأسئلة الحاحا، فالأمن القومي العربي، محاط بتأثيرات ثورة المعلومات، التي افرزت مصادر دعم وتهديد في ان معاً، واستدعت بناء استراتيجيات دفاع جديدة، كما اشاعت مفاهيم أمنية اضافت تهديدات اخرى، حتى وجدت بعض الانظمة العربية امناً تحت كفالة الاجنبي وحمايته.

وامتد تأثير الخلل الى الثقافة العربية حتى بات البعض يجاهر بمعاداته للقومية العربية ويعد ان التخلي عن القومية هو السبيل الاقصر الى الاندماج في عالم اليوم. وبينما يناقش المثقفون ازمته، تقف الاقتصادات العربية القطرية ضعيفة مهمشة في خضم التكتلات الدولية الكبيرة والتنافسية الحادة، وبينما يبدو النظام التعليمي في اغلب الاقطار العربية متخلفاً عن ركب التقدم العلمي العالمي، في زمن اصبح فيه العلم ركناً اساسياً من اركان الدولة الحديثة وسبيلاً لامناص منه للتطور، فان الاعلام هو الاخر يضيع في خضم مواجهة غير متكافئة مع اعلام يحمل شعارات العولمة ويحاول تقويض اسس البناء الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والاخلاقي والتربوي للامة.

وتبقى التجزئة وتعدد اجتهادات الانظمة وولاءاتها عاملا يتقدم على ما عداه في الحد من امكانات المواجهة، بينما يجتهد اعداء الامة في وضع الخطط والدراسات لتمير مخططاتهم تحت شعارات التعاون الاقتصادي والتطبيع والعولمة وبناء هياكل امنية لتطويق المنطقة العربية، مع وجود عسكري مكثف للاجنبي على الارض العربية، واستلاب منظم للثروات والمياه واستمرار احتلال فلسطين، وممارسة ابشع انواع الابداء البشرية في ظل قرارات الحرب والعدوان والحصار .

كل هذه التحديات تطرح اسئلة محددة: كيف يواجه العرب متطلبات المستقبل، هل يصح استخدام معطيات القرن الماضي في التصدي لتحديات قرن جديد، وما دور العرب في عملية تفعيل الاحداث باتجاه مستقبل افضل .

واذا كان بعض المفكرين العرب والسياسيين استسلموا لفكرة القبول بتفوق الغرب، وتنفيذ الاستراتيجية الاميركية في المنطقة على ما فيها من مخاطر مستقبلية، وطرحوا ضرورة اللحاق بالعولمة حتى وان كانت تلغي الهوية والسيادة، فقد عاد اخرون الى طرح قضية التفوق تحت ذريعة حماية الامة والثقافة القومية، مما يذكر بالجدل الذي رافق حركة القومية العربية في القرنين التاسع عشر والعشرين، وهي طروحات اثبتت الوقائع والاحداث انها لايمكن ان تؤسس لبرنامج حضاري عربي متوازن ومتكامل، فالدعوة الى التغريب تطيح بكل ما انجزه الانسان العربي عبر تاريخه الحضاري الطويل، وتجعل منه تابعا غير قادر على العطاء والتجديد، محكوما بما يقدمه الغرب، سواء في ميدان التكنولوجيا او في مجال التنظيم لنظامه الجديد تحت شعارات (العولمة والانفتاح). اما الدعوة الى الانعزال، فلن تكون سوى حاجزا بين الامة والعالم، بكل ما تنتظوي عليه مجتمعاته من معطيات حضارية متنوعة، كما انها

لاتتفق مع تطلعات الامة لدور اكثر فاعلية في مسيرة الانسانية وذي افاق مستقبلية.

وبالمقابل فان التحدي الاكبر الذي يواجه برامج الامة ومحاولات للتطور، يتمثل في المطاعم الخارجية، التي تصاعدت مع انفراد الولايات المتحدة الاميركية بدور الدولة الاكبر دون منافس، واصبحت الاستراتيجية الاميركية تفرد فصولا مميزة للتدخل في هذه المنطقة التي حاولت تدويرها في كيان جغرافي واسع يطلق عليه الشرق الاوسط الكبير.

وبينما تمتلك الولايات المتحدة الكثير من مفاتيح التدخل في المنطقة، فان على أي برنامج مستقبلي ان يضع في الحسبان سبل المواجهة ووضع الاولويات الوطنية والمصلحة القومية في المقدمة.

ومن اجل تحقيق هذا الهدف تم تقسيم البحث الى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة كالآتي:

المبحث الاول: الواقع العربي ومقومات النهوض

المبحث الثاني: الولايات المتحدة الاميركية والمنطقة العربية: استراتيجيات التدخل

المبحث الثالث: تناقضات الموقف الاميركي والتغيرات في المنطقة العربية الخاتمة

المبحث الاول: الواقع العربي ومقومات النهوض



يشير الواقع العربي الى حالتين متلازمتين هما الرغبة في النهوض، معززة بعوامل دافعة كثيرة وموارد وامكانات بشرية ومادية هائلة، وبالمقابل كثرة عوامل الاخفاق ومحددات النهضة وهي امور يمكن مواجهتها اذا ما وجد البرنامج الواضح وخلصت النوايا، وان نظرة متفحصة للواقع العربي توصلنا الى ان هذا الواقع يعاني من مظاهر يدعم بعضها بعضا في تأخير نهضة الامة :

١. التجزئة: ومن ابرز ما قادت اليه التجزئة، حالة انكفاء الدولة القطرية وضعف الصلة مع الدول العربية الاخرى، وهو ما قاد الى عبثية الحديث عن تكامل عربي في المجالات الاقتصادية والتربوية والاجتماعية، وفي زمن يعيش العالم فيه عصر التكتلات الاقتصادية العملاقة، عبر الفضاء الاقتصادي العربي عن تراجع استراتيجي كبير، بفعل السياسات القطرية واتجاه النظام الرسمي العربي نحو المزيد من التجزئة^١. ويمكن القول انه ربما لانتاح لمجموعة من الدول في العالم من مقومات التعاون والتكامل بل وحتى التوحد قدر ماتوفر لدول المنطقة العربية. ولكن الدول العربية لازلت تواجه العالم الخارجي والتحديات الداخلية والخارجية منفردة، بل ان اغلبها يفضل التعاون مع الاجانب، مما فوّت على العرب ثمار التعاون الوثيق في مضماري التنمية الانسانية والامن القومي، لذا فان التجزئة والتشرذم يعدان من اشد معوقات التقدم والنهضة في الوقت الراهن وفي المستقبل^٢.

^١ زياد حافظ، المشروع النهضوي العربي: قراءة نقدية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٨٣ في كانون الثاني (يناير) ٢٠١١، صص ١٠٥-١٠٦.

^٢ نادر فرجاني، نظرة خاطفة الى التكامل العربي بعد نصف قرن من اتفاقية الوحدة الاقتصادية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، تصدر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد ٥١، صيف ٢٠١٠، ص ١٤٠.

ومع مطلع القرن الجديد اتخذ المخطط الاستعماري للسيطرة على المنطقة بعدا جديدا، اثر الاحتلال الكامل للعراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها، بينما استتيحت مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، مع تسريع وتيرة التغيير الديمغرافي والجغرافي فيها، وتم ادماج دول المنطقة العربية وحكوماتها فيما يسمى الحرب على الارهاب، مع نشاط محمود قادته الولايات المتحدة للعمل على تغيير انظمة المنطقة في المجالات كافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تحت ذرائع الاصلاح، وتم احياء مشاريع الشرق اوسطية التي تعتمد اعادة رسم خرائط المنطقة، وايجاد بديل للنظام الاقليمي العربي، يسهل للولايات المتحدة ودول الغرب ابقاء هيمنتها على المنطقة والسيطرة على تفاعلاتها¹.

كما وجد العرب انفسهم في ظل العولمة في عالم تضاعلت مسافاتاه وفضاءاته، وطرح دعاة العولمة انفسهم واعدين العالم بالرخاء والحرية والديمقراطية، وان العولمة ستأخذ بيد شعوب الدول المتخلفة على اساس المشاركة في التعاملات الاقتصادية الدولية، بينما وجد مناهضو العولمة انها تحمل الكثير من العدوان على السيادة والثقافة والهوية، وتعمق الاستغلال والسقوط في مهاوي التبعية. وبين هذين الرأيين وقف العرب بلا فعل حقيقي يسهم في التغيير، ولا فعل رافض يعمل على اتقاء الخطر، فسار العرب في ركاب العولمة وعملوا ضمن ماتفرضه مؤسساتها وقواعدها، وزجت الحكومات شعوبها واقتصاداتها في هذا المعترك في لعبة كبيرة ليس لها قواعد، وكان دور

¹ المؤتمر القومي العربي السادس عشر، نيسان - ابريل ٢٠٠٥، حال الامة العربية، الوثائق. القرارات. البيانات، ص ١١١.

المتقنين الراضين لايتجاوز الحديث والتنظير في مقابل مواقف رسمية تعاملت دون حذر^١.

وبالمقابل، اتخذت المقاومة للتجزئة اشكالا مختلفة منها ما عبر عنه المتقنون بعقد مؤتمرات ورسم برامج عمل من منطلق ضرورة وحدة الامة، بينما عبرت الحركات الشعبية عن حالة متقدمة حيث تواصل نضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني، ومقاومة الشعب العراقي ضد الاحتلال الاميركي، وصولا الى عام ٢٠١١ عندما تصاعد الحراك الشعبي ووصل الى اوجه وانضم الشباب بفاعلية الى هذا الحرك مما اودى باعتى الانظمة في المنطقة يتقدمها النظامان التونسي والمصري. وفي هذه الانتفاضات ظهر التعبير عن وحدة الامة ومعاناتها وتطلعاتها حيث توافقت شعارات المحتجين كما رددوا الاغاني نفسها^(٢). واستخدم المحتجون الاساليب ذاتها في الحراك السلمي^٢.

٢. التخلف و الفقر والمرض: وهذا الثلاثي المتلازم دائما من مظاهر التدهور في الواقع العربي حيث النمو الاقتصادي في تراجع مستمر رغم ما حبا الله به هذه البلاد من ثروات وامكانات بشرية يفترض بها ان تكون من ابرز مقومات النهضة اذا ما احسن استغلالها. ووراء ذلك التخلف والتراجع، سياسات اقتصادية متخلفة وفساد ينخر المؤسسات الاقتصادية ويقلص من عائدات الثروة، ويجhez على البناء والتطور.

^١ حسن لطيف كاظم الزبيدي، العرب والعولمة: انقياد لا استعداد: مقارنة منهجية في ظل الاقتصاد السياسي الجديد، من بحوث ومناقشات ندوة بغداد في ١٤ نيسان ٢٠٠٢، الجزء الثاني، بيت الحكمة، بغداد ٢٠٠٢، ص ٩٨.

^(٢) كانت انشودة (ارادة الحياة) للشاعر التونسي قاسم الشابي تتردد في كل مكان، اضافة الى شعار(الشعب يريد اسقاط النظام) الذي انطلق من تونس وتردد في اكثر من بلد عربي.

^٢ البيان الختامي الصادر عن: المؤتمر القومي العربي في الدورة الثانية والعشرين، نقل عن: مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٨٩ في تموز (يوليو) ٢٠١١، ص ١٦٤.

ان من بين ابرز القضايا التي تؤدي الى تقويض قدرات الدول العربية في بناء اقتصادات قوية وعلاقات جيدة فيما بينها ومعالجة الفقر والمرض والتخلف : عدم الاستقرار، وضع العراقيل والمقاطعة، الاحتلال، تشجيع الانشطة التخريبية داخل البلدان العربية وفيما بينها ونشر الشائعات واجواء عدم الثقة، وتدمير الاسس الاقتصادية، وهذه الاجراءات استخدمت ضد المنطقة العربية من قبل قوى الاستعمار والامبريالية الجديدة¹.

ويشير تقرير التنمية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، الصادر عن البنك الدولي للانشاء والتعمير في عام ٢٠٠٧ الى ان متوسط البطالة في هذه المناطق يصل الى نحو ١٤% من السكان في سن العمل، وان انخفاض الطلب على الايدي العاملة يتسبب في بطالة الخريجين وحملة الشهادات العليا، مما يؤدي الى هدر كبير في طاقات المتعلمين، ويضعف دورهم في التنمية. وبدلا من ان يكون التعليم سبيلا للتنمية فان تعطيل الكفاءات او انصرافها الى اعمال اخرى خارج اطار التخصص العلمي، يؤدي الى انخفاض الانتاجية وانخفاض عوائد التعليم².

٣. التراجع الامني: يمثل التراجع الامني صورة من صور انهيار الامن القومي، فالتخلف الاقتصادي والفساد ومحاولة تقليد الغرب في انماط الاستهلاك والتصرف، كلها امور زادت من تبعية الدول العربية واتاحت الفرصة امام عودة الاستعمار باشكاله المختلفة، سواء بانتشار القواعد الاجنبية على الاراضي العربية، او بتهديد الامن الغذائي والمائي³.

¹ انتوان زحلان، العلم والسيادة: الافاق والتوقعات في البلدان العربية: العلم والامن القومي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٩٠، اب(اغسطس) ٢٠١١، ص ٥٨.

² World Bank. 2004,Unlocking the Employment Potential in the Middle.East and North Africa .. Washington, D.C.: World Bank

³ زياد حافظ، المشروع النهضوي العربي، مصدر سبق ذكره، صص ١٠٥-١٠٦.

ورغم ضخامة اعداد الجيوش العربية، فان اي بلد من بلدان المنطقة لايمتلك لوحده امكانية الحفاظ على مؤسسات عسكرية حديثة، إذ اعتمدت جميع الدول العربية على استيراد الاسلحة باهضة الثمن وقليلة الفاعلية، كما انها لاتستثمر مايكفي في تدريب القوى البشرية للاستخدام الكفوء للمعدات العسكرية التي تشتريها علاوة على اخفاقها في تطوير نظام دفاعي مشترك ذي فاعلية^١.

كما ان الاختراق الاجنبي في المنطقة العربية بلغ اعلى مستوياته في العقدين الماضيين حيث امتلكت الولايات المتحدة تسهيلات وقواعد كثيرة في المنطقة، وامتدت القواعد الاميركية ، على اتساع الوطن العربي. ففي الخليج العربي هناك قواعد في الكويت (معسكر الدوحة ومعسكر عرفان ومعسكر التدريب فرجينار) وفي المملكة العربية السعودية (قاعدة الأمير سلطان الجوية بالرياض)^(*) وفي قطر (قاعدة العديد الجوية وقاعدة السيلية) وفي البحرين (قاعدة الجفير، ومقر الأسطول البحري الأميركي الخامس في المنامة) ، عمان (خمس قواعد اميركية تابعة لقيادة المنطقة الوسطى) الامارات العربية المتحدة (قاعدة جوية ومستودعات متعددة) . كما انتشرت القواعد الاميركية في دول اخرى مثل الاردن (قاعدتان عسكريتان جويتان هما قاعدتا الرويشد ووادي المربع)، مصر (استخدام التسهيلات في قاعدة جوية مصرية غربي القاهرة، الى جانب الموانئ والمطارات)، العراق (بعد احتلال العراق اصبحت اغلب معسكرات الجيش فيه قواعد عسكرية اميركية وهي بالعشرات، جيبوتي(قاعدة

^١ انطوان زحلان، العلم والسيادة: الافاق والتوقعات في البلدان العربية: العلم والامن القومي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧.
^(*) منذ أواسط العام ٢٠٠٣ تقريباً، انتقل حوالي ٤٥٠٠ جندي أميركي إلى دولة قطر المجاورة، وبقي بالسعودية نحو ٥٠٠ جندي أميركي فقط ، متمركزين فيما يعرف بـ"قرية الإسكان"، وأنهت أميركا وجودها العسكري في قاعدة الأمير سلطان الجوية بالرياض.

اليمنييه). وقد استخدمت الكثير من التسهيلات في مناطق اخرى وتحت ذرائع شتى^١.

ولم يكن حال الامن المائي بافضل من الامن في اطاره العسكري ، فقد تقاعس العرب عن الدفاع عن حقوقهم في هذا المجال، وتعرض العراق لتقليل حصة المياه من قبل تركيا ، كما اغلقت ايران مصادر العديد من الانهار الفرعية، بينما انتقلت دول حوض نهر النيل على اعادة تقاسم مياه النهر العظيم بدون اشارة الجانب المصري.

٤. **تراجع الاعلام والثقافة:** رغم ان العقدين الماضيين شهدا تطورا ملموسا في الميدان الاعلامي، الا ان الاعلام عموما لم يخدم مشروع النهضة العربية، فهو قابع في سجن الرتابة والتردد والخوف من اغصاب السلطات لعدم الانسجام مع التعليمات الرسمية المعروفة والمضمرة، فضلاً عن ترويج مواقف السلطات والدعاية لها، وشمل هذا الخلل حتى وسائل الاعلام الخاصة التي انتشرت في هذه المرحلة كالفضائيات والصحف والاذاعات الخاصة التي لم تتبعد كثيراً عن التمويل والادارة الحكومية^٢.

كما ان التراجع في مستويات التعليم يعد من اخطر التحديات التي تواجه الامة العربية، فبينما يرتفع مستوى الامية الى ستين بالمائة من سكان الوطن العربي، فان ذلك يعني ان هؤلاء لن يتمكنوا من التعامل مع عصر

^١ محمد السيد غنايم، القواعد العسكرية الأمريكية في العالم العربي، موقع المعرفة، الجزيرة نت في الرابط: (٢٠٠٦/٩/٨)

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4EA39E27-CA8B-4F9B-9458-19D1ACFB8886.htm#0>

كذلك انظر: معتز الدبس، اهم القواعد الامريكية في منطقة الخليج العربي، موقع الصفصاف الالكتروني، على الرابط: <http://www.safsaf.org/word/2011/nov/183.htm>

^٢ منذر سليمان، الاعلام- السلطة- المال: مثلث النفوذ وخطاب الصورة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٨٣ في كانون الثاني(يناير) ٢٠١١، ص ٥٣.

المعلوماتية والتكنولوجيا بكفاءة، مما يستدعي أحداث ثورة في مجال التعليم، تقوم الى جانب محور الامية باعادة بناء العملية التعليمية شكلا ومضمونا ، تعتمد على تفعيل مؤسسات البحث العلمي والارتقاء بالاداء الجامعي^١.

وتعيش الثقافة العربية هي الاخرى ازمة تحديد الاتجاه، فالمثقفون التقليديون اتجهوا نحو التماهي مع السلطة الحاكمة، وانفصل اكثر المناهضين للسلطة عن القاعدة الشعبية، معتقدين ان مهمة الاديب تنتهي عند عرض افكاره الراضة للتسلط، وما يمكن ان تثيره من ردود فعل محدودة.

لقد امضت الامة العربية العقد الاول من الالفية الثالثة في خضم صراع بين قوى الهيمنة وقوى التحرر، حيث اندفعت الادارة الاميركية لفرض مشروعها العالمي، بينما اثرت نظم عربية التكيف مع تلك السياسة الى درجة القبول باحتلال بلد عربي فاعل ومؤثر، وبضياح الحقوق الفلسطينية بعد انفراد الولايات المتحدة والكيان الصهيوني بالتعاطي مع القضية واستبعاد الدور العربي بل وحتى تهميش الادوار الدولية. الا ان روح المقاومة عبرت حيوية الامة حيث شهدت الساحة الفلسطينية والعراقية مقاومة عنيفة للمشروع الامبريالي الاميركي - الصهيوني^٢.

واستطاع الفلسطينيون الصمود امام الهجمات الصهيونية مقدمين ارواح صور البطولة والصمود، بينما ارغمت المقاومة العراقية للاحتلال الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة على المغادرة تباعا ثم اضطرت الادارة الاميركية في اواخر رئاسة جورج دبليو بوش الى عقد اتفاقية تحدد بموجبها موعد الانسحاب للقوات الاميركية من العراق في اواخر عام ٢٠١١.

^١ زياد حافظ، المشروع النهضوي العربي: مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦.

^٢ المؤتمر القومي العربي السادس عشر ، نيسان - ابريل ٢٠٠٥، حال الامة العربية، الوثائق. القرارات. البيانات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٥، ص ٢٠٤.

ومع اواخر عام ٢٠١٠ ومطلع عام ٢٠١١ شهدت المنطقة العربية ما وصف بانفجار من الداخل، مما "افرز دولا جديدة ونظما مغايرة ومجتمعات مختلفة"^١، وهذا ما استدعى البحث عن مقاربات جديدة لتحليل الاوضاع ولرسم صورة المستقبل. وهو ما سيتناوله الفصل الثالث من هذه الدراسة وبعد ان نعرض في الفصل الثاني، السلوك السياسي الامريكي تجاه المنطقة.

المبحث الثاني: الولايات المتحدة الاميركية والمنطقة العربية: استراتيجيات التدخل
استأثرت المنطقة العربية باهتمام واضح في الخطط الاستراتيجية الاميركية ومنذ وقت مبكر ونالت مكانة محورية في السياسة الخارجية الأمريكية التي تتسم عموما بالاستمرارية ولا ترتبط بتبدل الحكومات او الرؤساء. وتضاعفت اهميتها بعد انتهاء الحرب الباردة ثم مرت بمنعطف خطير منذ أحداث الحادى عشر من ايلول/سبتمبر ٢٠٠١، وانعكس هذا الاهتمام في تحول نوعي في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة لتطرح الادارة الاميركية في عهد جورج ووكر بوش (٢٠٠١-٢٠٠٩) ما سبق ان طرحته الادارات السابقة ولكن بصورة سافرة وباخراج يبدو مختلفا في الظاهر، من خلال تجديد المفاهيم والحديث عن الامن والاصلاح والسلام وعدها المحددات او المداخل الرئيسية للسياسة الاميركية تجاه المنطقة. ومحاولة تدويل قضايا المنطقة انطلاقا من كون الولايات المتحدة الاميركية تملك الكثير من وسائل الهيمنة على المؤسسات الدولية وبذلك فان تدويل القضايا ومحاولة اقناع الاطراف الاخرى انها مشاركة في اتخاذ القرارات تتوصل الولايات المتحدة الى اهدافها بقدر اقل من الخسائر.

^١ محمد عبد السلام كيف ستدار العلاقات الاقليمية في المرحلة المقبلة؟، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٨٤ في ابريل - نيسان ٢٠١١، ص٦.

من هنا فان اسباب التدخل المعلنة صارت تتمحور حول مفاهيم الامن معبرا عنها في زج المنطقة في اتون ما يوصف بالحرب على الارهاب، والحديث عن التحول الديمقراطي والتنمية وحقوق الانسان وطرح ما يطلق عليه مشاريع الاصلاح وفي مقدمتها الشرق اوسطية او ما سمي بمشروع الشرق الاوسط الجديد، بينما مثل موضوع السلام المدخل الثالث الرئيس للتورط الاميركي في شؤون المنطقة العربية.

وقد وجدت الولايات المتحدة في ما جرى يوم الحادي عشر من ايلول/سبتمبر ٢٠٠١ من هجوم على رموز القوة الاميركية واهانة لهيبتها الدولية، ومن كون منفذي العمليات وفدوا من المنطقة العربية تحديدا، فرصتها للقول ان هذه المنطقة هي الاخطر على السلام والامن الدوليين وان اي عمل يهدف لتحسين اوضاع العالم وتأكيد هيبة الولايات المتحدة الاميركية ينبغي ان يركز على احداث تغيير فيها.

ان التوقف عند المداخل المعلنة للسياسة الاميركية في المنطقة العربية يمكن ان يوصلنا الى ان اختيار مسميات ومصطلحات جديدة لا يغير من جوهر التوجهات الاميركية نحو المنطقة، ولا يعني ان هناك تبديلا في الاستراتيجية بل ان ذلك يدخل في اطار الخطط المرحلية وصولا الى تحقيق اهداف الاستراتيجية. إذ تتقدم على الكثير من مساح العمليات التي كانت محور الاهتمام الاميركي ابان الحرب الباردة، رغم ان ذلك لا ينفى استمرار الادارة الاميركية بالاهتمام بقضايا الامن والاقتصاد في اوربا واسيا وافريقيا بدرجات متفاوتة.

اولا: مداخل الاستراتيجية الامنية الاميركية في المنطقة العربية ، حتى مطلع
الالفية الثالثة

يمكن القول ان تداخلات العامل الدولي فى المنطقة العربية قد تجاوزت - خلال النصف الثانى من القرن العشرين - اعتبارات الجغرافيا والتاريخ، إلى الارتباط بمصالح أكثر تحديدا فى تلك المنطقة تمثلت بأهميتها الإستراتيجية عابرة للقوى الرئيسة المهيمنة فى النظام الدولى، بفعل عوامل عدة، يتقدمها احتياطيها الضخم من النفط، وتحكمها فى خطوط ملاحية دولية رئيسة مؤثرة على حركة النفط والتجارة والسفن الحربية، وتأثيرات الصراع العربى الإسرائيلى، والصراعات المزمنة فى منطقة الخليج العربى على مصالح الأطراف الدولية بها، وقربها الجغرافى من أوروبا وعوامل اخرى مضافة ارتبطت بما سمي فيما بعد بالحرب على الارهاب.

فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اعلنت الولايات المتحدة عن اهدافها الاستراتيجية بعبارة موجزة هي (اقتصاد عالمي حيوي ، نظام اخلاقي دولي)¹ وفي عالم خرج من الحرب العالمية متقلا بهموم اقتصادية ومعضلات سياسية وفراغ امني كبير فأن هذين الهدفين يمكن التعبير عنهما ، باقتصاد عالمي ونظام اخلاقي تقوده وتحدد ابعاده الولايات المتحدة الاميركية.من هنا فان الولايات المتحدة الاميركية وبسبب رغبتها فى السيطرة على المنطقة العربية ، عمدت الى وضع استراتيجية حرصت من خلالها على احكام سيطرتها على المنطقة وذلك عبر :

أ: نشر قواتها العسكرية فى المنطقة

لقد كانت التسهيلات العسكرية المؤقتة أو المحدودة تمثل الشكل الرئيس للوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة العربية حتى عام ١٩٩٠، ولم تكن هناك قواعد عسكرية على غرار القواعد الأمريكية فى ألمانيا وإيطاليا

¹ نقلا عن احمد عبد الرزاق شكارا، الفكر الاستراتيجي الامريكى والشرق الاوسط فى النظام الدولى الجديد، مجلة المستقبل العربى العدد ١٧٠ لسنة ١٩٩٣ ص ٣٣.

واليابان، أو ما كان قائما بالمنطقة ذاتها خلال حقبة الاستعمار (الجبانية والشعبية في العراق، عدن في اليمن، هوبلس في ليبيا)، إذ كان على وزارة الدفاع الأمريكية خلال أزمة الخليج (١٩٩٠) أن تعمل بكل طاقات النقل الاستراتيجية المتاحة لها عسكريا ومدنيا، لمدة ستة شهور، لكي تتمكن من نقل حوالي ٣٧٠ ألف جندي إلى الخليج، لتنفيذ العدوان على العراق، وهو ما لم تعد في حاجة إليه في المرحلة اللاحقة.

وفي تسعينيات القرن الماضي، أصبحت القوات الأمريكية تمثل مركز النقل العسكري الخارجي في المنطقة، بعد أن تم سحب القوات السوفيتية، وإغلاق قواعد العسكرية بها، ثم تقلص وجود روسيا الاتحادية إلى مستوى المستشارين العسكريين بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١، مع محدودية حجم وتسليح وانتشار قوات بريطانيا فرنسا، القوى التي كانت تتنافس على السيطرة في المنطقة في المرحلة السابقة، فلم تعد هناك قوات أخرى يمكن أن تقوم بمهام رئيسة مستقلة في المنطقة^١.

ووفقا لذلك، باتت القوات الأمريكية تتمتع بشبكة واسعة من التسهيلات العسكرية التي تتيح لها الوجود أو التحرك بشكل ما في أراضي وأجواء ومياه كل دول المنطقة العربية تقريبا باستثناء ليبيا، وسوريا. وبحسب البيانات الأمريكية تتضمن خريطة تمركز أو تحرك الوحدات العسكرية التابعة للقيادة المركزية ما يزيد عن ٦٣ موقعا عسكريا في ١١ دولة من دول ما يسمى أمريكا بالشرق الأدنى في منطقتي الخليج والمركز التي تضم دول دائرة الصراع العربي - الإسرائيلي، والقرن الإفريقي، تضاف إليها التسهيلات واسعة النطاق الممنوحة لتلك القوات على مسرح شمال إفريقيا في تونس والمغرب

^١ التدويل في الشرق الأوسط .. الأنماط والأهداف، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٥، صادر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٦، ص ٥٥.

والجزائر، وكذلك الوجود المكثف لوحداث كبيرة منها فى وسط وجنوب آسيا حول وداخل أفغانستان، فمجال عمل تلك القيادة يشمل ٢٥ دولة تقع على المساحة الممتدة بين باكستان شرقا إلى المغرب غربا^١.

ويمكن القول ان الساحة الخليجية شهدت اكبر تطور للعلاقات مع الولايات المتحدة منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي وازدهرت العلاقات الخليجية الاميركية بشكل كبير فى الميادين كافة ولم يعد النفط، الذي كان المدخل الرئيس للعلاقات فيما بعد الحرب العالمية الثانية، العنصر الوحيد المحرك لتطور تلك العلاقات بل انها تطورت فى الاتجاهات كافة، اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وحتى ثقافيا، بينما اشترت اعوام التسعينيات تطورا ملحوظا فى العلاقات السياسية والعسكرية، واصبحت الولايات المتحدة الاميركية من القوى الاساسية فى المنطقة وبانت تتولى مسؤولية حماية مصالحها فى الخليج العربي بشكل مباشر^٢.

وفى منطقة المغرب العربي استغلت الولايات المتحدة بعض الثغرات للدخول الى المنطقة عبر المصالح الاقتصادية وصولا الى تطوير العلاقات السياسية وانشاء قواعد عسكرية فى المنطقة، لم تحل دون تطورها المساعي التي بذلتها فرنسا، الدولة الاستعمارية المهيمنة فى المنطقة فى المرحلة السابقة، وكانت مداخل السياسة الاميركية فى المنطقة تتمثل باستغلال الازمات التي شهدتها المنطقة وخاصة الازمة الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية

^١ المصدر نفسه.

^٢ عبد الخالق عبد الله، ورقة حوار حول العلاقات الخليجية الاميركية قدمت ضمن حلقة نقاشية فى جريدة الخليج بالشارقة فى ٤ اذار/مارس ١٩٩٩، ونشرت فى مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية العدد ٢٤٧، ايلول/سبتمبر ١٩٩٩ ص ٩٦.

والمشكلات الاقتصادية، وكانت ازمة لوكيربي(*) والحصار الجوي على ليبيا اول استعراض اميركي رسمي للقوة في منطقة المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة^١.

وبينما كانت علاقات الولايات المتحدة مع مصر قد توطدت وبشكل خاص في اعوام السبعينيات من القرن الماضي وخصوصا بعد توقيع اتفاقيات التسوية المصرية - الاسرائيلية برعاية اميركية (اتفاقيات كامب ديفيد)، وقيام الادارات الاميركية بتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لمصر واهتمامها بابرار دور مصر في القضايا الاقليمية، فان هذا العلاقات توطدت في اعوام التسعينيات بشكل كبير.

اما السودان فقد عانت من الضغوط الاميركية عليها تحت ذرائع مختلفة، حيث حرصت الحكومة الاميركية على تسجيل المآخذ وتوجيه الاتهامات للحكومة السودانية واستصدار قرارات من الكونغرس الاميركي والتلويح بفكرة المناطق الامنة، والتدخل السافر في الشؤون الداخلية للسودان، انطلاقا من مداخل تمثلت في قضية الجنوب وحقوق الانسان وصولا الى توصيف النظام في السودان بانه من الانظمة التي تدعم الارهاب الدولي^٢.

وفيما يتعلق بالصراع العربي الصهيوني والدول المحاذية للكيان الصهيوني فقد بقيت مشكلة العلاقات بين الولايات المتحدة وسوريا ولبنان، ومن ثم مع السلطة الفلسطينية تخضع لتجاذبات كثيرة، حتى مطلع الالفية

(*) تشبثت ازمة لوكيربي بعد سقوط طائرة اميركية في منطقة لوكيربي باسكتلندة في عام ١٩٨٧ واتهام المخابرات الليبية بتفجيرها. وقد امتدت الازمة لنحو عقد من الزمان ثم انتهت بقبول ليبيا تحمل المسؤولية عن الحادث ودفع تعويضات باهضة للضحايا وتسليم المتهمين بتدبير الحادث ليحاكموا في بريطانيا.

^١ عبد الاله بلقزيز، الولايات المتحدة الاميركية والمغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي الى الاختراق التكتيكي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥٩، ايلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ص ٤٩.

^٢ عبد السلام ابراهيم بغدادي، السياسة الاميركية المعاصرة تجاه السودان (١٩٨٩-١٩٩٥)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٠٦، نيسان/ابريل ١٩٩٦، ص ٥٠.

الثالثة، ولأن الإدارات الأميركية المتعاقبة التي تعاطت مع القضية الصراعية في المنطقة كانت تنطلق دائماً من الاصرار على هدف ضمان امن اسرائيل، وبانه يتقدم على ما عداه، فان عمليات التسوية في المنطقة لم تؤت ثمارها كما بقي التعامل بازواجية مع دول المنطقة سببا في استمرار المشكلة وعدم الوصول الى حل ومن هنا فان هذه القضية القت بضلالها على علاقات الولايات المتحدة مع سوريا ولبنان والفلسطينيين بينما تحسنت الاوضاع مع الاردن الذي اقام علاقات دبلوماسية ووقع اتفاقية تسوية مع اسرائيل (اتفاقية وادي عربة) .

وعموما فقد أدت تداعيات الحرب على العراق في عام ١٩٩١، وما تلاها إلى تحول كبير في شكل الوجود العسكري الأمريكي في الوطن العربي، ومنطقة الخليج تحديدا، في اتجاهين^١:

الأول: اتساع نطاق التسهيلات العسكرية المقدمة للقوات الأمريكية .

الثاني: تزايد عدد القواعد العسكرية الرئيسية بشكل غير مسبوق.

لكن التطور الأكثر أهمية بشأن الوجود العسكري الدولي في المنطقة العربية حدث عام ٢٠٠٣، عندما قامت القوات الأمريكية - البريطانية بقيادة ماسمي بتحالف دولي شاركت فيه دول أخرى عدة، لغزو العراق، فلم تعد المسألة تتعلق بتدخلات في الإقليم وإنما باحتلال وحكم عسكري مباشر لإحدى دول المنطقة، مع تمركز جيش كامل تقدر أعداد عناصره بحوالى ١٥٠ ألف جندي داخل العراق وعلى حدوده، واصبح الامر يتجاوز مفهوم القواعد أو التسهيلات العسكرية، على النحو الذي اعتبرت معه بعض دول الاقليم أن الولايات المتحدة أصبحت دولة مجاورة لها.

^١ التدويل في الشرق الأوسط ، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦.

ومن المعلوم ان الدول لا تقوم بنشر قواتها خارج أراضيها، أو تتدخل عسكرياً، إلا في حالة وجود تهديدات محتملة أو قائمة لمصالح تقتضى الدفاع عنها بتلك الوسيلة (العسكرية) وبالنسبة للولايات المتحدة فان هذه المصالح تتمثل:

١: النفط، الذي يمثل المصلحة الأساسية للولايات المتحدة والقوى الصناعية الكبرى عموماً في المنطقة العربية بفعل مركزية الطاقة في إدارة عجلة الاقتصاد العالمي، وتزايد الطلب عليه من جانب كافة الدول الرئيسية في النظام الدولي، إذ بلغت نسبة واردات الولايات المتحدة منه ٢٥% تقريباً، وبحسب التقديرات فان اراضي منطقة الخليج العربي تشتمل على احتياطات نفطية ضخمة ومؤكدة، سهلة الاكتشاف ومنخفضة التكاليف مقارنة بأية منطقة أخرى في العالم، حيث تحتل السعودية - أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم - المركز الأول من إذ الاحتياطات بواقع ٢٥,٥%، تليها العراق بواقع ١١%، ثم دولة الإمارات بواقع ٩,٤%، ثم تأتي إيران باحتياطي قدره ٨,٧% من الاحتياطي العالمي، ثم الكويت بواقع ٣,٩%^١.

٢: أمن الكيان الصهيوني: حيث تتوافق المصالح الصهيونية مع المصالح الاستراتيجية الاميركية في المنطقة وتربط بينها شبكة واسعة من العلاقات الخاصة المتميزة، وتقدم اسرائيل خدمة مهمة للولايات المتحدة الاميركية في اطار الواقع الاقليمي بما يضمن المصالح الاميركية في المنطقة، حيث اسهم وجود هذا الكيان في المساعدة على اعادة ترتيب المنطقة وخلق مناخ سياسي ملائم لتنفيذ الاستراتيجية الاميركية.

^١ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، تقرير الأمين العام السنوي، كانون اول/ ديسمبر، ٢٠٠٤، ص ٣٥. نقلًا عن: نشرة أوابك، العدد (٢)، شباط/ فبراير، ٢٠٠٤.

وواقع الامر فان اهمية المنطقة العربية وخصوصا الخليج العربي لا تقتصر على وجود النفط، حيث وضعت الولايات المتحدة ومنذ الانسحاب البريطاني من هذه المنطقة في عام ١٩٧١ خمسة اهداف سعت الادارات الاميركية المتعاقبة الى تحقيقها وهي^١:

١. تعزيز الامن الاقليمي

٢. ضمان حرية الوصول الى الاسواق والموارد دونما عوائق

٣. حرية الملاحة

٤. حماية المواطنين والاموال والممتلكات الاميركية

٥. دعم الحلفاء والاصدقاء في المنطقة.

٣. التدخل المباشر في مشكلات دول المنطقة

كان التدخل في الشؤون الداخلية يمثل نمطا شائعا في علاقات الدول الكبرى بالدول الحليفة لها أو المناوئة لمصالحها في المنطقة العربية ، وقد سعت الادارة الاميركية الى تصعيد بعض المشكلات الداخلية مثل مشاكل الاقليات ومحاولة تدويلها، بل انها اصدرت قرارات عن الكونغرس الاميركي سمحت لنفسها من خلالها بالتدخل لتغيير انظمة الحكم او فرض العقوبات وما الى ذلك ومن اوضح الامثلة في هذا الاتجاه قانون تحرير العراق الذي اصدره الكونغرس الاميركي في عام ١٩٩٨، وقانون محاسبة سوريا، والكثير من القوانين ضد ليبيا والسودان ومصر وغيرها.

كما استطاعت الادارة الاميركية من خلال التأثير على الامم المتحدة فرض ماسمى خلال سنوات التسعينيات بحق التدخل الإنساني، الذي رفضته دول كثيرة في المنطقة لأنه يمكن أن يمثل ذريعة لتدخلات حادة في شئونها

^١ اشرف محمد كشك، امن الخليج في السياسة الاميركية، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٦٤ في نيسان /ابريل ٢٠٠٦، ص ٢٦.

الداخلية، لاتتعلق فقط باستقرار النظام السياسي، وإنما بتماسك هيكل الدولة ذاته، لكن رغم ذلك تم تطبيق مثل هذه النوعية من التدخلات في حالات على غرار إقامة منطقة آمنة للأكراد في شمال العراق لا تتجاوزها القوات الحكومية، وتحديد نطاق حركة الطيران العراقي بين خطى عرض ٣٢ جنوباً و ٣٦ شمالاً، وقد عمدت الادارة الاميركية الى استغلال نفوذها السياسي على المنظمات الدولية لاستصدار قرارات مجحفة ضد اقطار عربية عدة، كما هي الحال مع الحملة ضد السودان في الامم المتحدة بحجة قيام حكومتها بنشر الاسلام في الجنوب مما ادى الى صدور ادانة لما سمي بسياسة (الاسلمة) التي يمارسها النظام السوداني^١، كما دفعت الدول الغربية لقطع المساعدات المالية والعسكرية عن السودان، وقام صندوق النقد الدولي بتعليق حق السودان بالتصويت في سابقة دولية خطيرة. ولكن على الرغم من تصاعد نزعة الحديث عن قضايا الأقليات بصورة واسعة في ذلك الوقت، لم تكن تلك الممارسات شائعة أو مقبولة، في المنطقة.

ثانياً: التحولات في الاستراتيجية الاميركية في المنطقة العربية بعد

عام ٢٠٠١

عمدت الادارة الاميركية بعد مجيء جورج ووكر بوش الى البيت الابيض رئيساً للولايات المتحدة الى تنفيذ ما يطلق عليه (افكار المحافظين الجدد) ورسم استراتيجية جديدة للولايات المتحدة تؤمن لها الهيمنة العالمية المطلقة. وفيما يتعلق بالمنطقة العربية في اطار هذه الاستراتيجية يلخص

^١ عبد السلام ابراهيم بغدادى، الامن القومي العربي في مستهل القرن الحادي والعشرين، الدار العربية للدراسات والترجمة، القاهرة ١٩٩٦، ص ٢٢.

وزير الخارجية الأميركي السابق كولن باول ابعاد المخطط الاستراتيجي الأميركي بالقول: "إعادة تشكيل المنطقة بما ينسجم مع المصالح الأميركية"¹.

أ. العناصر الرئيسية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط

أحدثت هجمات ١١ ايلول/سبتمبر انقلاباً في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية، حيث طورت إدارة بوش استراتيجية جديدة تجاه المنطقة. وبدأ تطبيقها بالفعل منذ ١٧ من ايلول/سبتمبر ٢٠٠٢، بهدف التعامل مع الواقع الجديد الذي خلقته الهجمات على مراكز السيادة الأمريكية، والتي عكست تبلور طائفة جديدة من التهديدات أمام الأمن القومي الأمريكي. وهناك على وجه التحديد ثلاثة مداخل رئيسة للسياسة الأمريكية في المنطقة العربية تتمثل في:

١. الحرب ضد الإرهاب:

تحت شعار الحرب على الارهاب طرحت الادارة الاميركية ابعاد استراتيجيتها للقرن الحادي والعشرين وهي استراتيجية طموحة وبلا حدود وجدت لها تبريراً في ما حدث في الحادي عشر من ايلول/سبتمبر ٢٠٠١ ومن خلال القول: "ان الكفاح ضد الارهاب العالمي مختلف عن اي حرب في تاريخنا"^٢.

¹ نقلاً عن فؤاد المخزومي، تداعيات الحرب الأميركية على العراق واثارها الاقتصادية على الوطن العربي، محاضرة القايت على قاعة الجامعة اللبنانية في ١٧/٤/٢٠٠٣ ويمكن الاطلاع على نص المحاضرة على الموقع الالكتروني وعلى الرابط: www.makhzoumi2000.com/LU.ht

² THE WHIT HOUSE. U.S. National Security Strategy: Strengthen Alliances to Defeat Global Terrorism and Work to Prevent Attacks Against Us and Our Friends

وحسب ما ورد في استراتيجية الامن القومي الاميركي تم تحديد اهداف الحرب على الارهاب ب: تحطيم وتفكيك المنظمات الارهابية وقطع الطريق على عمليات تمويلهم واتصالاتهم..

وهكذا أصبحت الحرب على الإرهاب مكوناً رئيساً في الاستراتيجية العالمية الأمريكية عموماً، وصارت الاستراتيجية الاميركية تعنى بنشيت ثلاث حقائق ترتبط بهذه الاستراتيجية وهي¹:

1. تعطيل وتدمير الشبكات (الإرهابية) والبنى التحتية التابعة لها.
2. إن حماية الولايات المتحدة الاميركية وتوفير الأمن القومي هو من أولويات هذه الاستراتيجية
3. تأمين العناصر والمكونات الفكرية القادرة على خلق مناخ شامل يرفض الإرهاب ويكافحه وهو ما اطلقت عليه الادارة الاميركية تعبير "صراع المفاهيم".

وتتعامل الولايات المتحدة مع تهديد (الإرهاب) في سياستها الخارجية من خلال ثلاثة مستويات رئيسة²:

المستوى الاول:مواجهة المنظمات والجماعات الإسلامية التي تصفها ب(العنيفة)، ويأتي على رأس تلك الجماعات تنظيم القاعدة.
المستوى الثاني: استهداف الدول التي (ترعى) المنظمات الإرهابية بأى صورة من الصور.

المستوى الثالث:مطالبة اغلب الدول العربية من قبل الإدارة الأمريكية بإدخال إصلاحات شاملة، انطلاقاً من رؤية مفادها أن الثقافة السياسية للدول

¹ Ibid.

² دوغلاس ج. فيث، "استراتيجية الحرية ومشروعها الكبير" مؤسسة "الهيريتيج فاؤندايشن" (Heritage Foundation) (٢٠٠٣، ترجمة مركز المعطيات الاستراتيجية دمشق ٢٠٠٣، ص ٥.

العربية هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن إنتاج الأصولية الإسلامية المتطرفة، لاسيما غياب الحريات العامة والمشاركة السياسية وتداول السلطة. وقد نجحت الإدارة الأمريكية إلى حد كبير في وضع مسألة الحرب على الإرهاب في مقدمة قضايا التعاون مع الدول العربية، بحيث أن جميع هذه الدول تعاونت بدرجة أو بأخرى مع الولايات المتحدة في المجالات الأمنية، سواء في التنسيق الأمني أو تبادل المعلومات الاستخبارية، بما فيها الدول التي تعدها الولايات المتحدة دولاً مارقة مثل سوريا والسودان وليبيا، مما يكشف عن حجم الاهتمام الأمريكي بهذا الشأن في علاقاتها السياسية بالدول العربية.

وهناك وسيلتان تعدّان من أبرز الوسائل التي اعتمدت عليها الإدارة الأمريكية في إطار تنسيقها مع الدول العربية ضمن حملة مكافحة الإرهاب، وهما¹:

أ- برنامج مساعدات مكافحة الإرهاب، ويعدّ هذا البرنامج أداة للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب بين الحكومة الأمريكية والحكومات العربية. وكان قد بدأ العمل به منذ عام ١٩٨٣ إبان الحرب الباردة. إلا أن الإدارة الأمريكية قامت بتطويره بعد هجمات ٢٠٠١ عادة إياه أداة رئيسة في الحرب ضد الإرهاب عن طريق توفير التدريبات اللازمة والأدوات الضرورية لردع ومكافحة مخاطر الإرهاب، وتقوية العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والدول المشاركة في مجال مكافحة الإرهاب.

وتعاونت أغلب الدول العربية مع الولايات المتحدة بشكل ما في مجالات مكافحة الإرهاب، حسب ظروف كل منها. إذ قامت حكومة مصر

¹ الشرق الأوسط في استراتيجية إدارة جورج بوش (التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٥) مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، ص ٥٥.

مثلا بتنظيم دورات تدريبية لرجال الأمن المصريين فى مجالات مكافحة الإرهاب، بينما تعاونت الولايات المتحدة مع السعودية فى مجال مراقبة عمليات التحويل المالى لمنع تمويل المنظمات (الإرهابية) من خلال الجمعيات الخيرية الإسلامية، فضلاً عن التعاون الأمنى بين الجانبين، كما حصلت بعض الدول على مساعدات مادية لمواجهة الجماعات الإرهابية على أراضيها، مثل الأردن التي رصد لها مبلغ ٤٦٢ مليون دولار من ميزانية وزارة الخارجية لعام ٢٠٠٦، لأغراض مكافحة الإرهاب وتنفيذ مشروعات ترمى لخلق فرص عمل للشباب.

ب - توظيف المنظمات الدولية لمساندة جهود مكافحة الإرهاب على المستوى الدولى، إذ سعت الولايات المتحدة لتوظيف مجموعة من المنظمات الدولية لتوحيد الجهود فى مجال مكافحة الإرهاب، وفى مقدمتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية.

٢ - منع انتشار اسلحة التدمير الشامل فى المنطقة العربية

تعد سياسة الولايات المتحدة فى الحد من انتشار الأسلحة النووية فى المنطقة العربية احدى مرتكزات إستراتيجيتها العالمية، إلا أن هجمات عام ٢٠٠١ دفعت بها نحو مزيد من التشدد فى منع الانتشار النووى، سواء بالقوة العسكرية أو بالدبلوماسية الإكراهية أو بمزيج من الضغوط والحوافز. وتبنت الإدارة الأمريكية استراتيجية جديدة فى مجال مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، جزءا من استراتيجية الأمن القومى الأمريكى.

ونجحت الولايات المتحدة فى التوصل الى مايقرب من الإجماع مع الدول الحليفة والصديقة، لاسيما دول الاتحاد الأوروبى، بشأن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، رغم ان ذلك لا ينفى وجود بعض الاختلافات بين

الجانبيين الأمريكي والأوروبي في الوسائل المتعلقة بتنفيذ أغراض منع الانتشار، وهو ما برز في التعامل مع ملف البرنامج النووي الإيراني. وتركز السياسة الأمريكية على عدد من الآليات الدولية لتعزيز جهود منع الانتشار النووي، وتتمثل في الآليات الآتية^١:

أ- **التعاون من خلال الأمم المتحدة** في مجال منع انتشار الأسلحة النووية، حيث نجحت إدارة بوش في استصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٠ في ٢٨ نيسان/إبريل ٢٠٠٤^(*) الذي يلزم الدول الأعضاء بتنفيذ سياسات وطنية تمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل من خلال معايير قانونية وإجرائية عدة، ويتعين عليها بموجب هذا القرار تقديم تقارير عن السياسات التي قامت بها في هذا المجال. وهناك بالفعل نحو ١١٦ دولة قامت بالفعل بتقديم تقارير بشأن جهودها الوطنية في المجالات التي يشملها القرار المذكور، ومن بينها أغلب الدول العربية، بما فيها مصر والسعودية وليبيا وسوريا.

ب - **مبادرة الأمان النووي**، التي أعلنها الرئيس الأميركي جورج ووكر بوش في آذار/مارس ٢٠٠٣، وتهدف إلى ضمان عدم تسرب المواد المصنعة للسلاح النووي من المنشآت النووية، حتى لا تصل إلى منظمات إرهابية أو دول ساعية لامتلاك السلاح النووي.

ج - **الشراكة العالمية ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل**، التي تمت بمبادرة من الإدارة الأميركية، وتبنتها مجموعة الثماني في حزيران/يونيو ٢٠٠٢. وتم الاتفاق بموجب هذه الشراكة على جمع ٢٠ مليار دولار خلال

^١ المصدر نفسه.

^(*) قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٠ في ٢٨ نيسان/إبريل ٢٠٠٤، يمكن الاطلاع على النص على موقع الأمم المتحدة على شبكة المعلومات الدولية، الرابط: <http://www.un.org/ar/index.shtml>

عشر سنوات، توفر بموجبها الولايات المتحدة نصف ذلك المبلغ، من أجل منع الدول والمنظمات (الإرهابية) من الحصول على أسلحة الدمار الشامل. وقد عدت الولايات المتحدة قرار ليبيا بالتخلي عن برامجها الخاصة بأسلحة الدمار الشامل، نجاحاً لجهودها في هذا المجال.

٣- نشر الديمقراطية في المنطقة العربية:

أصبح العمل على دعم التحول (الديموقراطي) في الدول العربية مكوناً رئيساً من مكونات السياسة الخارجية الأمريكية، (او في الاقل هو الوجه المعلن لهذه السياسة) وهو ما يمثل بحد ذاته تحولاً يبدو جوهرياً في تلك السياسة، إذ ظلت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط توازن بصورة تقليدية ما بين صيانة مصالحها الحيوية وضمان استقرار النظم الصديقة من ناحية، وبين مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان من ناحية أخرى. وكانت الإدارات الأمريكية تتغاضى تقليدياً عن قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في الدول العربية (الصديقة)، لضمان مصالحها، إلا أن المسؤولين في الادارة الاميركية حرصوا بعد هجمات ١١ ايلول/سبتمبر الى الاعلان بان مهمتهم تقضي بخلق ظروف مناسبة في الشرق الأوسط وفي كل مكان في العالم الإسلامي تُمكن الناس من تعزيز طموحاتهم الإنسانية (التواقه للحرية)، وتمكن أولئك الناس الأحرار في كل مكان من الحصول على فرص جيدة تخولهم استخدام ملكاتهم ومواهبهم في سبيل تحقيق نوع من الرخاء لأنفسهم ولعائلاتهم أيضاً وعن ذلك قال الرئيس بوش: " لقد مضى ستون عاماً على الدول الغربية وهي تحاول إيجاد الأعذار المناسبة لدول الشرق الأوسط بسبب التراكمات التي سببها نقص الحريات في تلك الدول، ومع ذلك فإن هذه الأعوام السابقة لم تجعلنا في مأمن من الأخطار التي تهددنا. ولأنه لا يمكن تحقيق الاستقرار على حساب التحرر وهذا على المدى البعيد، وما دام الشرق الأوسط سيبقى

موقعاً لا تزدهر فيه الحرية، فهذا يُحتم عليه أنه سيبقى مكاناً جغرافياً يعاني الكثير من الركود والاستياء والتذمر، ومرتعباً خصباً لتصدير العنف إلى الخارج^١.

وقد تمكنت المساعي الأميركية من تحقيق النجاح في اقناع المجموعة الدولية بأن الحكم الرشيد والتحول الديمقراطي أصبح مطلباً رئيساً لا يجوز التساهل بشأنه، عادة اياه هدفاً لتمكين مختلف شعوب العالم من المشاركة في حكم نفسها بنفسها، وأيضاً كونه أداة رئيسة لاستئصال جذور الإرهاب والحوّول دون تكرار هجمات ١١ ايلول/سبتمبر في الولايات المتحدة. و تقوم الاستراتيجية الأميركية في مجال التحول الديمقراطي على العمل من خلال إطارين رئيسيين هما^٢:

أ- مبادرة الشراكة مع دول الشرق الأوسط، والتي أعلن الرئيس جورج بوش عنها في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وتقسم الى أربعة مكونات ، هي: الاقتصاد، السياسة، التعليم، تمكين النساء. وقد خصصت الإدارة الأمريكية لهذه المبادرة ميزانية قيمتها ٢٩٣ مليون دولار أمريكي لمدة ٤ سنوات من تاريخ إعلان المبادرة.

ب - مبادرة الشرق الأوسط الكبير، والتي بلورتها الإدارة الأمريكية، ثم جرى الاتفاق على مضمونها في اجتماع قمة الدول الثماني في مدينة (سي ايلاند) بالولايات المتحدة في حزيران/يونيو ٢٠٠٤. وتقوم فكرة هذه المبادرة على مساندة دول الشرق الأوسط في التقدم نحو (الديمقراطية) وبناء اقتصاديات السوق التي تنتج أكبر فرص عمل للمنطقة من خلال تمكين القطاع الخاص

^١ المصدر نفسه.

^٢ دوغلاس ج. فيث، مصدر سبق ذكره ص ٦.

على أخذ الريادة فى المجال الاقتصادي، وتنفيذ إصلاحات فى المجال الاجتماعي، خاصة التعليم وحقوق المرأة.

وقد واجهت المبادرة انتقادات واسعة فى الوطن العربى، لكونها محاولة لفرض الديمقراطية على دول المنطقة من الخارج، ومحاولة لفرض النموذج الديمقراطى الغربى على العرب.

كما سعت الإدارة الاميركية فى اطار خطتها للسيطرة على تفاعلات المنطقة العربية الى طرح الكثير من القضايا المرتبطة بموضوع الديمقراطية، واتجهت نحو تشريع قرارات عن الكونغرس مثلت تدخلا سافرا فى الشؤون الداخلية للدول العربية كما هي الحال مع اصدار مجلس النواب الأمريكى لقرار يتعلق بحقوق الإنسان فى سوريا، متهماً النظام بانتهاكها، وتم تداول أخبار حول توجه داخل الكونجرس بصياغة قانون يعد حزب البعث العربى الاشتراكى منظمة إرهابية، كما طالب القرار ١٥٥٩ الذى استصدرته الإدارة الاميركية عن مجلس الامن الدولي ، الحكومة اللبنانية بنزع سلاح حزب الله (وأسلحة الكفاح المسلح فى المخيمات الفلسطينية) الذى هو بالمعايير اللبنانية حزب سياسى، وتم تشكيل لجنة تحقيق دولية للتحقيق فى وقائع اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري. ولقد شكلت حالة أزمة دارفور فى غرب السودان، جولة جديدة لهذا النمط، الذى يدفع فى اتجاه امتداد حالة التدويل إلى تلك المساحة الحساسة من التفاعلات الداخلية، فلقد توالى القرارات الدولية فى هذا الاتجاه بصورة حولت المشكلة من سياقها الداخلى ذى البعد الإقليمى فى اتجاه التدويل بشكل سريع وتفصيلى، لكن الملاحظ هنا أن أياً منها لم يمر دون تعديلات على المشروعات التى تقدمت بها الولايات المتحدة كأساس للقرار، فى ظل معارضة لهذا التوجه الذى يبدو أنه لايزال يواجه مقاومة من الدول، التى تدرك فى معظمها مدى خطورة

التحرك في اتجاه يتعامل مع واقع تعاني منه الغالبية العظمى من دول العالم بدرجات وأشكال مختلفة^١.

وفي قضية العراق فان احدى الذرائع التي اعتمدها الادارة الاميركية لغزوها لهذا البلد العربي هي الادعاء بتخليص الشعب العراقي من نظامه، بدعوى ان هذا النظام دكتاتوري ويضيق على حريات المواطنين. ولكن واقع الامر يشير الى ان الملف العراقي يحتل حيزا كبيرا في الاستراتيجية الاميركية في المنطقة العربية ويقع في مقدمة أولويات السياسة الأمريكية، وكان لتداعيات احتلاله الاثر الكبير في التحولات الاستراتيجية الاميركية في المنطقة.

ثالثا: الاستراتيجية الاميركية تجاه المنطقة العربية. وتداعيات احتلال العراق

لقد سعت الادارة الاميركية بعد احتلال العراق الى الياحء بأن تجربتها في هذا البلد العربي ستقدم نموذجا يحتذى به للتغيير نحو الافضل، اعتمادا على تطبيق الافكار الرئيسة للاستراتيجية الاميركية على الساحة العراقية وهي الامن والسلام والديمقراطية.

واعلنت تلك الادارة عن العمل لتحقيق هدفين رئيسين، هما: تحقيق الأمن والاستقرار وإنهاء الإرهاب، وإنجاح النموذج (الديموقراطي) في العراق. وفيما يتعلق بالهدف الأول الخاص بتحقيق الأمن، فإن أهميته ترتبط بتصاعد المقاومة في العراق، بعدما تحول العراق إلى ساحة للمقاومة وجماعات العنف ولكل الجماعات المناوئة للولايات المتحدة. كما أدى الاحتلال الى ايجاد فراغ امني سببه تفكيك الاجهزة الامنية واستبدالها بمليشيات حزبية وعناصر تم تدريبها خارج العراق وجاءت مع قوات الاحتلال. وعلى الرغم من أن الأمر بدأ كما لو كان الوضع في العراق قد خرج عن السيطرة بالنسبة للقوات الأمريكية،

^١ الشرق الأوسط في استراتيجية إدارة جورج بوش ، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨.

فإنه كان في حقيقته متماشياً مع الإستراتيجية الأمريكية في الحرب ضد الإرهاب، تطبيقاً لمبدأ أن تأخذ الحرب إلى تلك الجماعات، بدلاً من أن يأخذونها إلى الولايات المتحدة. ومع أن هذا الوضع تحقق بصورة أو بأخرى في العراق، فإن النتيجة ظلت رهنا بالتطورات المتسارعة في الحالة العراقية التي اقلقت الإدارة الأميركية وهددت باندلاع مشكلات داخلية في مواجهتها.

وفيما يتعلق بإعادة إعمار العراق وإنجاح النموذج الديمقراطي فيه، فإن الإدارة الأميركية واجهت تعقيدات غير محسوبة. إذ جوبهت عملية كتابة دستور جديد للعراق بالكثير من المشكلات والخلافات بين الكتل السياسية الناشطة في الساحة العراقية، ومازال هذا الدستور يثير الكثير من المشكلات، كما شهدت انتخابات الجمعية الوطنية العراقية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ الكثير من حالات التزوير، وكذلك الأمر مع الانتخابات التي جرت في عام ٢٠١٠ والتي خرجت بنتيجة غير حاسمة مما أدى إلى زيادة الخلل في العملية السياسية، وانعدام جاذبية النموذج الذي أرادته الإدارة الأميركية في هذا البلد، وصولاً إلى تصاعد الدعوات الانفصالية عبر تشكيل الاقاليم على أسس طائفية استناداً إلى دستور عام ٢٠٠٥.

ويتناول طرح الإدارة الأميركية لافكارها عن تحقيق الديمقراطية في

المنطقة العربية انطلاقاً من العراق بالقول:

"إن عملنا الرئيس في العراق تقوده عقيدة الرئيس بوش التي تهدف إلى أن "العراق الجديد والناجح" يمكن أن يكون مثلاً رائعاً تحتذى به كل الدول العربية والإسلامية التي تسعى لتأمين الديمقراطية والحدثة والتقدم والرخاء الاقتصادي لبلدانها. ذلك إن العراق الحر والمزدهر سيزود مئات الملايين من تلك الشعوب بالطرق البديلة والكفيلة بالتفكير في المستقبل الواعد. فالحياة حلوة ومقدسة ولا يجب أن يسيطر عليها التعصب ويحكمها

الاستبداد. ونحن نريد منح الشعب العراقي الفرصة لتكوين عراق مزدهر تتوارثه الأجيال"^١.

وانطلاقاً من نداعيات القضية العراقية وما نجم عنها من تفاعلات على الساحة العربية سعى الباحثون والمحللون السياسيون في الولايات المتحدة وفي الوطن العربي الى وضع تصورات مستقبلية عدة ومن تلك المشاهد التصورات التي وضعها مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن وهي ثلاثة^٢:

١. المشهد الاول ويوصف بـ"الممتاز"

وفيه تتحوّل المنطقة إلى الديمقراطية وتتسحب أميركا عسكرياً من المنطقة. وتُحلّ القضية الفلسطينية، وقضية اللاجئين. وتتحول المنطقة إلى منطقة آمنة على غرار الاتحاد الأوروبي. بعد ان تحل قضايا الحدود بين دول المنطقة وهي كثيرة. وتعتمد دول المنطقة شعار "الديمقراطيات لا تقاوم بعضها البعض" ويصبح "الإرهاب" هو العدو المشترك لكلّ دول المنطقة.

٢. المشهد الثاني ويوصف بـ"الوسطي" :

ويقوم على أساس استمرار الوضع على ما هو عليه. لا حلّ للمشكلة الفلسطينية. ولا حلّ لمشكلة الإرهاب. واستمرار صراع الدول الكبرى على المنطقة وثرواتها، مع تقدّم نوعي للولايات المتحدة على غيرها من الدول. كما تستمر حالة العداء بين الكيان الصهيوني وبعض الدول العربية بينما تواصل دول عربية أخرى تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وتتحوّل أميركا لدعم

^١ دوغلاس ج. فيث، مصدر سبق ذكره، ص ٦.

^٢ نقلاً عن: طارق ديلواني، سيناريو الشرق الأوسط عام ٢٠١٥، منشور على موقع منتديات السعودية تحت المجهز، في ٢٠٠٦/٢/١٦، على الرابط:

الأنظمة الدكتاتورِيّة، فقط لأن هذه الأنظمة أكثر قدرة على التعاطي مع الإرهاب، والتراجع فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريّات وتواصل إيران في سعيها للحصول على السلاح النووي. كما تستمرّ مشكلتها مع الولايات المتحدة وأوروبا. وتحاول الدول الكبرى - خاصة الصين وروسيا - إزعاج أميركا في المنطقة عبر دعم ومحاول تبني بعض الدول العربيّة الممانعة للمشروع الأميركي.

٣. المشهد الثالث ويوصف بـ"السيء"

وفيه تصبح كلفة البقاء الأميركي في المنطقة كبيرة جدًا. ويتحوّل العراق إلى ساحة صراع في كلّ الأبعاد، الدينيّة، المذهبيّة، ومن ثمّ الاثنيّة. وتحاول الدول المحيطة بالعراق التدخّل فيه لحماية أمنها ووحدتها الجغرافيّة. كما تعمل إسرائيل إلى تنفيذ مخططها القديم عبر طرد الفلسطينيين إلى الدول المجاورة وخاصة العراق.

ان هذه المشاهد رغم انها تستدعي التأمل الا انها بعيدة عن التحقق بالشكل الذي رسمت به وان كان بالامكان ان تتداخل بعض العناصر لرسم مشاهد جديدة ولكن تبقى التطورات على الارض هي المعول عليها، خاصة وان الجانب الاميركي رسم مشهدا واحدا يفترض فيه البقاء والاستقرار في العراق، لكنه اضطر تحت ظروف بعضها ارتبط بالداخل العراقي والمأزق الاميركي فيه، واخرى ارتبطت بتحولات في الوضع الداخلي الاميركي، كما اسهمت تحولات البيئة الدولية اثر الازمة المالية العالمية التي انطلقت من الولايات المتحدة، في التسريع من عملية الانسحاب الاميركي من العراق..

لقد تم توقيع اتفاقية الانسحاب الاميركي من العراق في اواخر ايام رئاسة جورج بوش ولم ينتظر الاميركيون وصول باراك اوباما الى الرئاسة ليقوم بهذا الامر، ورغم ان قضية الانسحاب من العراق كانت في صلب

برنامج اوباما الانتخابي الا ان ادارته حاولت المماثلة في امر الانسحاب، لكنها في النهاية وجدت انها متورطة كثيرا في الوضع الافغاني وان المطلوب منها التحرك في تلك الساحة بفاعلية ، وان وجود قواتها بكثافة في العراق يعطل استراتيجيتها في افغانستان.

اما الازواض في المنطقة العربية والتحركات الشعبية الواسعة فقد طرحت تحديات جديدة امام الادارة الاميركية، عندما رافق موضوع الديمقراطية امكانية وصول الاسلاميين للسلطة في عدد من الدول العربية، وهو امر يماثل في ظاهره المشهد الاول القائل بانتصار الديمقراطية، ولكن تفاصيل الصورة لم تلائم المسعى الاميركي، بل انها اكدت ان الدعوات الاميركية بشأن اقامة الديمقراطية في المنطقة لم تكن سوى وسيلة ابتزاز للحكومات الديكتاتورية لانتزاع المزيد من التنازلات منها.

المبحث الثالث: تناقضات الموقف الاميركي والتغيرات في المنطقة العربية

ما شهدته الساحة العربية في عام ٢٠١١ من حراك شعبي واسع ذي سمات اجتماعية واقتصادية وباعداد سياسية عميقة، اثار الكثير من التساؤلات بعضها عن حقيقة الدور الاميركي مما جرى، وبعضها الاخر عن مآل تلك التحولات على مستقبل المنطقة العربية برمتها.

اولا: الموقف الاميركي من التحولات الجذرية في المنطقة العربية

ان متابعة التوجهات الاميركية تجاه المنطقة العربية في مطلع العقد الثاني من هذا القرن تضعنا امام الكثير من المفارقات، فالادارة الاميركية التي تبنت التغيير الديمقراطي في خطابها السياسي، ودعت حكام المنطقة الى الاصلاح ، كانت هي من دعم الانظمة الدكتاتورية في المنطقة، وحينما تحركت باتجاه الشباب كانت تتوي تحديد حجم التغيير لكن هناك من يرى ان

التغيير سبق الإدراك الأميركي، وأن المحاولات التي يقوم بها باراك اوباما وإدارته، لن تعيد للولايات المتحدة سطوتها على الانظمة الجديدة اللاحقة للتغيير. ومن يرى ان سرعة التحرك الأميركي قادت الى محدودية التغيير خاصة وان الشباب القوة الضاغطة في هذه الحركات يفتقر اكثرهم الى التنظيم مما يفقد حركتهم الزخم المطلوب للمواصلة، كما يثار التساؤل عن الكيان الصهيوني الذي يمثل وجوده وضمأن امنه احد ركائز الاستراتيجية الأميركية في المنطقة، وتأثير التفاعلات المختلفة عليه، وكيف تسعى الولايات المتحدة لحمايته، خاصة وان الحركات الاحتجاجية وخاصة في مصر دعت صراحة الى انهاء التطبيع مع هذا الكيان بل والغاء الاتفاقيات المعقودة معه.

وهناك من يرى ان الدور الأميركي كان مزدوجا حيث انطلقت الدعوة الى التغيير تحت عناوين الاصلاح مع انتهاء الحرب الباردة وتصاعدت في مطلع القرن الحالي، في ما سمي بمشروع الشرق الاوسط الجديد، وان الادارات الأميركية مهدت لما يحدث في المنطقة العربية من تحولات بعمل دؤوب وبصفحات متعددة، حتى ان احد الكتاب العرب^(*)، اشار الى ان لدى الولايات المتحدة واجهزة مخابراتها مخططات لمكافحة الثورات. واستند في تحليله الى المخططات الأميركية لمكافحة الشيوعية، ومكافحة الثورات المسلحة والثورات الشعبية. وان الجهد الأميركي انصب في هذا المجال على استخدام اساليب مختلفة للتشويش على الحركات اليسارية ودعم انشاء حركات واحزاب ترفع شعارات دينية، لكي تفقد تلك التوجهات جاذبيتها لدى الفقراء. كما اوجدت وسائل اخرى لضرب المقاومة وحركات المعارضة

(*) الكاتب سلامة كيلة

والاحتجاج عبر ماسمي بفرق الموت في اميركا اللاتينية والعراق، ثم اتبعت اسلوب خصخصة الحرب باستخدام الشركات الامنية وخاصة في العراق^١. ومن الامثلة المطروحة في هذا الصدد تنظيم القاعدة الذي وصفه بانه (العدو/الكنز)، فهو كما يبدو في الاعلام وفي بعض الاحداث العسكرية، في عداة سافر مع الولايات المتحدة، ويمثل التناقض الذي يحكم العقل الاصولي على التناقض مع الاحتلال، ويساهم في تصعيد الصراعات الطائفية، التي تؤدي الى تفكيك المجتمعات ويهيء الطريق امام القبول بالسيطرة الامبريالية او العجز عن مواجهتها^٢.

لقد اتبعت الولايات المتحدة ادوات مختلفة في تعاملها مع المنطقة العربية "بقصد دعم فكرة التغيير، ضمن اطار حماية الاهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة دون ان يعني ذلك ايجاد قواعد ومرتكزات، تضمن بناء نظام سياسي يجسد فكرة الديمقراطية"^٣ وبعد ان حرصت الادارات الاميركية المتعاقبة على ان يكون لها الدور الاكبر في تفاعلات المنطقة العربية، جاء العقد الثاني في الالفية الثالثة ليضع ادارة الرئيس باراك اوباما امام مفارقة غريبة، فقد واجه برنامج سلفه بوش لاجراء تغييرات في المنطقة تحت دعاوى الاصلاح والديمقراطية الكثير من العقبات مما ادى الى تأجيله، والانصراف نحو وسائل اخرى للتعامل مع دول المنطقة.

وادي تراجع ادارة بوش عن المضي في سياستها لترويج (الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط) الى انقسام المفكرين الاميركيين إلى فريقين، رأى الأول ومنهم صموئيل هنتنغتون (Samuel Huntington)، أن مسألة نشر

^١ سلامة كيلة، «استراتيجية مكافحة الثورات العربية»، على موقع الحوار في ٢٠١١/٦/٩، الرابط:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?t=4&aid=262538>

^٢ المصدر نفسه.

^٣ المصدر نفسه.

الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط ليست ممكنة بالنظر إلى عوامل عدة، ولا ينبغي للولايات المتحدة الانشغال بها، منطلقين من اخفاق تلك السياسة في افغانستان والعراق، والفريق الثاني رأى أنه على الادارة الاميركية استئناف سياسة الترويج للديمقراطية ونشرها في المنطقة ، على أساس أن هذه السياسة تصب في مصلحة دعم الأمن القومي الأمريكي.

وبحسب أعضاء هذا الفريق الذي ضم المفكر الأمريكي الشهير فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama (*) والكاتب مايكل ماكفول Michael McFaul (**)، الذين اوردوا افكارهم في دراسة تحت عنوان (هل ينبغي تشجيع الديمقراطية ام اهمالها ؟ "Should Democracy Be Promoted or Demot

فان على الولايات المتحدة أن تستمر في ترويج الديمقراطية ولكن من خلال استراتيجيات جديدة ونماذج أفضل لتحقيق هذا الهدف¹.

واشارت الدراسة الى ان نشر الديمقراطية يصب في مصلحة الأمن القومي الأمريكي وذلك بالنظر إلى مجموعة من العوامل²:

أولها: انطلاقاً من (نظرية السلام الديمقراطي)، التي ترى أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض، فان كل اعداء الولايات المتحدة هم، إما أنظمة حكم أوتوقراطية (مثل اليابان وألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية،

(*) فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama صاحب نظرية "نهاية التاريخ" وأستاذ الاقتصاد السياسي الدولي ومدير برنامج التنمية الدولية في جامعة جون هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة.
(**) مايكل ماكفول Michael McFaul الأستاذ بمعهد هوفر، وأستاذ العلوم السياسية ومدير مركز الديمقراطية والتنمية وحكم القانون في جامعة ستانفورد.

¹ Should Democracy Be Promoted or Demoted? Michael McFaul, Francis Fukuyama *Washington Quarterly*, Winter 2007-2008, p 34

² Ibid.

والإتحاد السوفيتي، وكوريا الشمالية) أو حركات سياسية تتبنى أفكاراً ضد الديمقراطية (تنظيم القاعدة).

ثانيها: أن تحول الدول الأوتوقراطية القوية إلى الديمقراطية خدم المصلحة القومية والأمن القومي الأمريكي، و جعل الولايات المتحدة آمنة حيث كان ترسيخ الديمقراطية في ألمانيا واليابان وإيطاليا ، بمنزلة الأسس التي قامت عليها التحالفات العسكرية الأمريكية في أوروبا وآسيا، كما أدى تغير النظام في الإتحاد السوفيتي السابق إلى إنهاء الحرب الباردة وزوال التهديد الكبير الذي كان موجهاً ضد الولايات المتحدة وحلفائها، وساعدت التحولات في شيلي والفلبين والبرتغال وكوريا الجنوبية وجنوب أفريقيا وأسبانيا وتايوان في تعميق الروابط بين الولايات المتحدة وتلك الدول.

ثالثها: على الرغم من القلق من أن يؤدي التغير السياسي في الدول الحليفة الأوتوقراطية إلى ظهور أنظمة ثيوقراطية تعادي المصالح الأمريكية خاصة مع وجود تهديد أيديولوجي عالمي جديد في صورة (الصحة الإسلامية الراديكالية)، فإن من الملاحظ أن الإجراءات الديمقراطية لم تجلب أبداً إلى السلطة حكومة تشكل تهديدا لمصالح الولايات المتحدة الأمنية أو حلفائها بصورة مباشرة.

ولكن واقع الامر يشير الى ان التحليلات التي جاء بها هذا الفريق لم تكن موفقة تماما بل ان الولايات المتحدة قد تجد امامها الكثير مما يتطلب اعادة الحسابات ، فالمرهنة على الفوضى الخلاقة، التي نادى بها وزيرة الخارجية السابقة كوندوليزا رايس، قد تأتي بنتائج غير محسوبة، وقد لا يمكن السيطرة على مخرجات الفوضى بل وحتى مدخلاتها. وباتت المرهنة على الحراك الجاري في المنطقة العربية ومسارته نوعا من المقامرة.

ورغم ان فكرة التغيير انطلقت من دوافع داخلية عدّة الا انه على العموم لايمكن اغفال الدور الخارجي، فهناك اطراف دولية عملت على تحفيز التغيير، ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية التي دعمت حركة التغيير لاسباب، منها ما يتعلق باهمية المنطقة على الصعيد الاستراتيجي، او ضمن مصلحة الامن القومي، فضلاً عن ضمان السيطرة على مصادر الطاقة الموجودة في هذه المنطقة.

وهنا لا بد من التوقف عند تحليل الكاتب العربي محمد حسنين هيكل، لما يجري في المنطقة ، وكيف ان المد الثوري وان كان نتيجة فعل داخلي الا ان الولايات المتحدة والغرب وبعض دول الاقليم تسعى لاستغلال ماحدث لصالحها انطلاقاً من الاعتقاد بان الاطراف التي شاركت في الاحتجاجات والتظاهرات وانجزت التغيير الفوقي، ليست موحدة ولن تستطيع مواجهة استحقاقات الغد، كما ان التيارات الاسلامية هي الاكثر تنظيمياً وان المطلوب احتواؤها.

وقد رفض هيكل توصيف ما يجري بانه ربيع عربي بل رأى انها (سايكس- بيكو) جديدة لتقسيم الوطن العربي وتقاسم موارده ومواقعه ضمن ثلاثة مشاريع، اولها غربي (أوربي- امريكي) والثاني إيراني والثالث تركي فضلاً عن نصف مشروع اسرائيلي لإجهاض القضية الفلسطينية.. مشيراً الى أن الثورات لا تصنع ويستحيل أن تنجح بهذا الاسلوب بعدها فعلاً لا يتم بطريقة (تسليم المفتاح) من قوى خارجية تطلب السيطرة ولا تريد إلا مصالحها فقط ولا يصح أن يتصور أحد أنها، تريد تحرير اي شعب وان الاعتراف الامريكي الغربي بالاخوان المسلمين لم يأت قبلاً بحق لهم ولا اعجاباً ولا حكمة، لكنه جاء قبلاً بنصيحة عدد من المستشرقين لتوظيف ذلك في تأجيج فتنة في الإسلام لصالح آخرين، موضحاً بان نشوة الاخوان

بالاعتراف الأمريكي الغربي بشرعيتهم لم تعطهم فرصة كافية لدراسة دواعي الاعتراف. وان ما يجري هو تغيير اقليمي ودولي وسياسي يتحرك بسرعة على جبهة عريضة ويحدث آثاراً عميقة ومحفوفة بالمخاطر أيضاً، وقال: " ما نراه في هذه اللحظة هو مشروع قومي يتهاوى، وبفياض تجري إزاحتها الآن، ومشروعات أخرى تتسابق إلى الفراغ، بعد أن أضاع ذلك المشروع مكانه وزمانه"¹.

وفي واقع الامر فان اعادة النظر في سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة العربية باتت امرا ضروريا خصوصا بعد زوال الانظمة الديكتاتورية القديمة وصعود انظمة جديدة الى سدة الحكم في الدول التي نجحت فيها الثورة، مما قد يتناغم وسياسة امريكا المعلننة في دعم الحرية والديمقراطية ونشرها في العالم باسره.

وذكرت الصحافة الامريكية أن إدارة الرئيس الامريكي باراك أوباما تستعد لاحتمال أن توصل الثورات العربية حكومات إسلامية إلى الحكم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأن الإدارة الامريكية تتخذ إجراءات للتمييز بين الحركات المختلفة التي تروج للإسلام في الحكم، وقد أمر البيت الأبيض بإجراء تقييم للتمييز بين حركة الاخوان المسلمين في مصر وتنظيم القاعدة، وركز التقييم على نظرة التنظيمين إلى الجهاد العالمي والصراع الفلسطيني-الإسرائيلي والولايات المتحدة والإسلام في السياسية والديمقراطية والقومية، وتوصل التقييم إلى فوارق بارزة بين التنظيمين، فخلط الاخوان بين القومية

¹ محمد حسنين هيكل، ما يحدث الان ليس ربيعاً، وإنما سايكس بيكو جديد لتقسيم العرب، صحيفة الاهرام، القاهرة في ٢٦/١٠/٢٠١١، يمكن الاطلاع على الموضوع على الرابط:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=643923&eid=1508>

والإسلام يميزهم عن القاعدة التي ترى الحدود عائقاً أمام استرجاع الخلافة الإسلامية^١.

لذا فان اي تحليل لما يحدث في المنطقة العربية يستدعي تحليل العلاقة بين الداخل والخارج، وصولاً الى استكشاف ما ينتظر المنطقة على صعيد علاقاتها الخارجية ، فلكل دولة اتفاقاتها والتزاماتها الاقليمية والدولية، كما ان التغيير لابد ان يطرح تساؤلات مشروعة بشأن كثير من الاتفاقيات الجائرة التي اضطرت الدول العربية الى ابرامها تحت الضغط والابتزاز من القوى المهيمنة، كذلك فان القواعد العسكرية التي تملأ الارض العربية، تواجه تحديات الرفض الشعبي لوجودها، وتحديات استخدامها من قبل القوى الاجنبية لاجهاض ما يمكن ان تنجزه الحركة الشعبية على ما فيها من عنفوان وقوة.

ثانياً: التغييرات في المنطقة العربية ومشروع النهضة

لقد اتخذ التحرك في المنطقة العربية مع اواخر عام ٢٠١٠، اطلاقاً من تونس ومروراً بمصر وليبيا واليمن وسوريا، اشكالا من الاحتجاجات والتظاهرات والاعتصامات وصولاً الى العنف المسلح، مما ادى الى تغيير الكثير من الانظمة العربية، واقلق انظمة اخرى، وكانت الحقيقة الاساسية الى اكدتها تلك الاحتجاجات، ان هناك حاجة للتغيير وفي اكثر من مجال. كما ان الثورات العربية الحالية تجاوزت مفاهيم الفكر السياسي المتعلقة بالثورات وخاصة تلك التي كانت تشترط وجود طليعة وتنظيم سري وقيادة كارزمية لقيام الثورات كما وقع في الثورات القديمة^٢.

^١ باسم حسين الزيدي، امريكا والثورات العربية... تحرير السياسة وتغيير الرؤية، شبكة النبا المعلوماتية- ٤/نيسان/٢٠١١ ، على الرابط:

<http://www.annabaa.org/nbanews/2011/04/036.htm>

^٢ محمد الطلابي(مفكر مغربي)، الثورات العربية كسرت مفاهيم الفكر الكلاسيكي، شبكة اخبار العرب، ٣١-٥-٢٠١١، على الرابط:

بل ان بعض الباحثين في العلوم السياسية تحدثوا عن "صدمة نظرية فلم يكن احد قادرا على التنبؤ بما حدث، رغم وجود نظريات العدوى و(نماذج الدومينو)"^١.

اما التطور الاهم فهو الدور الكبير لوسائل الاتصال الحديثة وتكنولوجيا المعلومات في احداث التغييرات السياسية الكبيرة في الوطن العربي، من خلال سلسلة الثورات والتظاهرات التي اندلعت في الكثير من الدول العربية، حيث وجدت الوسائل الاتصالية الحديثة مناخا مناسباً للتطور والانتشار، من خلال التنامي المذهل لعدد مستخدميها بوصفها وسائل بديلة عن وسائل الاعلام التقليدية السائدة، التي اما انها ظلت عاجزة عن الكشف عن الواقع المرير الذي يعيشه المواطن العربي، او انها مارست تعتيماً مقصوداً في هذا المجال. ان الثورة المعلوماتية والرقمية وما ارتبط بها من تغييرات في نظم واساليب الاتصال وتداول المعلومات، على نطاق واسع، وفي سرية تامة، بعيداً عن المراقبة والملاحقة والقيود السياسية، قد اسهمت في تعديل منطق ولغة الثورات الحديثة، وفي الوسائل والادوات التي اعتمدها في تغيير الاوضاع المتردية، في المجتمعات التي حدثت فيها هذه الثورات، وفي تعريف الجماهير بمطالب الثورة المشروعة وحقوقهم المسلوبة^٢.

وإذا كانت الحركات الشعبية التي عمت العديد من اقطار المنطقة العربية، قد اعادت الى الازهان ضرورة بناء مشروع مستقبلي تواجه به الامة

<http://www.alakhbar.info/16704-0--F-F5F-CA-FF-BCFFAB--F0--FBC5-C-F-FF-5CC.html>

^١ محمد عبد السلام كيف ستدار العلاقات الاقليمية في المرحلة المقبلة؟، مصدر سبق ذكره، ص ٧.

^٢ صلاح حسن محمد، التغييرات الثورية الجديدة في الوطن العربي والحاجة الى اعادة تشكيل علم السياسة على نحو جديد، ورقة مقدمة الى السنوي الاول لكلية العلوم السياسية في جامعة تكريت، تشرين الاول ٢٠١١، ص ٣.

استحقاقات التغيير والرغبة في الانتماء الى المستقبل وتجاوز التخلف في
الميادين كافة ، فان من بين المثقفين العرب من حاول ايجاد اجماع على
برنامج مستقبلي للامة ، اطلق عليه المشروع النهضوي العربي.

ويرى المشروع النهضوي العربي الذي اطلقته مجموعة من السياسيين
والمثقفين العرب في الذكرى الثامنة والخمسين للوحدة بين مصر وسوريا، ان
طموحات الامة العربية تجسدت في ستة عناصر، وان اختلفت المدارس
الفكرية في التعامل معها، هي¹:

١. الوحدة في مقابل التجزئة التي فرضها الاستعمار ودافع عنها اعوان
الاستعمار. وقد يقع الاختلاف المقبول حول شكل الوحدة سواء كانت
اندماجية او كونفدرالية او تكتلات جغرافية.

٢. الديمقراطية في مقابل الاستبداد والتفرد بالسلطة وابعاد اغلب شرائح
المجتمع العربي عن المشاركة في استشراف المستقبل وصنع القرار.
ويمكن للاجتهد في هذا الموضوع ان يوصل الى تطبيقات مختلفة
في هذا المجال، كأن تعرف الديمقراطية بكونها هدفا بحد ذاته، او
اسلوب حكم لتحقيق مجتمع الكفاية والعدل وتكافؤ الفرص، او لفهم
الدولة وبنائها مع اختلاف تلك الاسس غربية كانت او منبثقة من
اصل التراث.

٣. التنمية المستقلة ردا على التخلف والتبعية والانكشاف الاقتصادي
تجاه الخارج. والجدل يكون حول شكل التنمية واهدافها.

٤. العدالة الاجتماعية ردا على تمركز الثروة والفرص بيد القلة المتسلطة
على الحكم.

¹ زياد حافظ، المشروع النهضوي العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠١.

٥. الاستقلال الوطني والقومي مقابل الهيمنة الخارجية المباشرة وغير المباشرة على مقدرات الوطن والامة. ويكون الاختلاف على اساليب تحقيق الاستقلال، مع التحديات التي اوجدتها عودة الاستعمار للمنطقة باشكال مختلفة.

٦. التجدد الحضاري حلا لمواجهة التحديات الثقافية دون التخلي عن الارث الحضاري الذي اخفت النخب الثقافية في استثماره معرفيا.. وهنا يكون الاختلاف حول مضامين التجدد الحضاري.

ويضع الباحث العربي نادر فرجاني في دراسة تحليلية له عن التكامل الاقتصادي العربي اهدافاً عدة يحدد من خلالها امكانية الوصول الى برنامج يؤسس لنهضة عربية في المجال الاقتصادي، ويتلخص ذلك البرنامج في^١:
اولا: نشر التعليم ومحو الامية في مجالات التعليم الابددي والتعليم المعرفي وتطوير التقانة، في جهد متواصل ومستمر، في عملية تكاملية بين دول المنطقة العربية. ويكون ذلك عبر برنامج عربي لاصلاح التعليم وترقيته، وصولا الى تبلور مسار للحداثة والتميز والابداع.

ثانيا: تطوير البنية الانتاجية تنوعا، بما يمكنها من الوفاء باغلب احتياجات الوطن العربي، وعلى المشاركة في التنافس في التبادل التجاري الدولي من موقع المنافسة المقتدرة. ويتم ذلك عبر الاهتمام بدور قطاع الاعمال العام والخاص من اجل تنمية تكاملية في الوطن العربي، وخلق فرص عمل جيدة وزيادة الكفاية الانتاجية وخفض الاسعار والتصدير والبحث عن اسواق جديدة. ويشمل ذلك ايضا التكامل الاستثماري في القطاعات الانتاجية، خاصة الزراعة والصناعة.

^١ نادر فرجاني، نظرة خاطفة الى التكامل العربي بعد نصف قرن من اتفاقية الوحدة الاقتصادية، مصدر سبق ذكره، صص ١٤٤-١٤٦.

ثالثا: تنمية الكفاية الانتاجية في عموم الوطن العربي، ودعم المشروعات الصغيرة دون الاخلال بشروط الكفاية الانتاجية، واقامة سوق عمل حر وكفاء، مع الاهتمام باستقطاب الكفاءات العربية في الخارج.

رابعا: اقامة العدل في المجتمعات العربية، وحماية الحرية والكرامة الانسانية للمواطن في اية بقعة من الوطن العربي، وهو ما يستدعي اقامة نسق من الحكم المؤسسي الصالح، مما يستدعي محاربة جميع صنوف الفقر في المنطقة العربية، والاصلاح القانوني وضمان حقوق الانسان.

خامسا: مواجهة الانكشاف الامني العربي خاصة في مجال المياه والتقانة.

سادسا: السعي نحو الاندماج الاقتصادي واصلاح البنية المؤسسية للتعاون العربي.

الى جانب ذلك فان على المشروع العربي ان يأخذ في الحسبان التطورات التي حصلت في البيئة الدولية بفعل التطور العلمي والتكنولوجي وكما يأتي¹:

1. التحولات الحاصلة في مفاهيم الحرية والديمقراطية والمشاركة السياسية والتمثيل النيابي.
2. التحولات المتعلقة بممارسة السلطة والعلاقة بين الحكام والمحكومين.
3. التغير الحاصل في مفاهيم الامن والسيادة ومفهوم الدولة ومقوماتها ووظائفها الاساسية.
4. التطور الكبير الحاصل في الية صنع وتنفيذ القرار الاستراتيجي.
5. التحولات العميقة في مفاهيم القوة واشكالها ودورها في تحديد موقع الدولة في الهرمية الدولية.
6. التغير الكبير في طبيعة وشكل وجدوى النشاط الدبلوماسي في عصرنا الحالي.

¹ صلاح حسن محمد، التغييرات الثورية الجديدة في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 2.

لقد اسهمت الوسائل الاتصالية الحديثة بشكل فاعل في قيام حركة هي اشبه بالانفجار هائل شمل الوطن العربي من مغربه الى مشرقه، واذا بشعوب البلدان العربية التي تشرذمت وتقطعت اوصالها وحوصرت وفرضت عليها ثقافات وافكار وقيم لم تخدم يوما مصالحها او تساهم في بناء مستقبلها، اذا بها تتفجر وتفجر ما حولها وتفاجيء العالم اجمع بقدرتها على ان تنهض من جديد، وان تعبر عن رغبتها العميقة في التغيير وانهاء انظمة التسلط والفساد في بلدانها المختلفة.

كما ينصب الاهتمام والتركيز في ظل حركة التغيير العربية، على وجوب وحثمية مغادرة النظم العربية نزعتها السلطوية التي ظلت لعقود تمارس سلوكا قهريا، بعد ان غادرت الجماهير عقدة الخوف من السلطة وجبروتها، مما قاد الى حتمية تبني الاصلاحات السياسية وفي اعادة تشكيل السلطة السياسية بالتأكيد على حق المشاركة السياسية مع مؤسسات المجتمع الاخرى وفي مقدمتها المعارضة، وبالمشاركة الفعلية في ادارة السلطة. ومن جهة اخرى لم يعد هناك مجال للمناورة في طمس الديمقراطية والانفراد في ممارسة السلطة بشكل مطلق، بل بات مطلب الشرعية في السلطة هو الاساس لمقياس معايير الديمقراطية وحقوق الانسان^١. فاجراء الانتخابات البرلمانية، النيابية، البلدية، هو خير تجسيد للسلوك الديمقراطي تجاه المجتمع المدني. وبذلك تكون كل من سلطة الدولة ومؤسسات المجتمع متوافقة الى حد ما في تجسيد الفلسفة السياسية للدولة. لان كلاهما استمد شرعيته من قاعدة دستورية باتجاه الخير والصالح العام^٢.

^١ حمدي عبد الرحمن، العولمة واثارها السياسية في النظام الاقليمي العربي، سلسلة المستقبل العربي، بيروت ٢٠٠٣، ص ٩٤.

^٢ علي محمد علوان، دور السياسة الامريكية في دعم حركة التغيير في المنطقة العربية، ورقة مقدمة الى السنوي الاول لكلية العلوم السياسية في جامعة تكريت، ص ١.

وفي الوقت نفسه، تواجه الانتفاضات العربية نوعاً من التخبط المتباين والاضطراب في الرؤية للمنهج والسلوك السياسي، بسبب كثرة الأحزاب والتيارات والحركات والمنظمات التي شاركت في نجاحها، ومن الطبيعي أن تشهد هذه الثورات نوعاً من الصراع والرؤى المختلفة في قيادة البلاد، وعليه فإن الزمن كفيل بترشيح نوعية القيادة والقوى التي ستتولى مهامها في الحياة السياسية الجديدة والتي يمكن لنا رسم صورتها (بالتوافقية) والتي لا يمكن الحياد عنها بسبب من انعدام القدرة لحزب سياسي أو حركة أو جهة في الانفراد وإدارة السلطة لوحده^١.

إن أفضل ما قدمته حركة التغيير في الواقع العربي المعاصر تلك الصورة المعيرة، المتمثلة بإفشال (نظرية النظم السلطوية) القائمة على أسلوب (الأمر والطاعة) بحركات وانتفاضات وثورات شاركت فيها جميع شرائح المجتمع وشعارها الإصرار على التغيير. وضمت الشباب المتعلم من النساء والرجال الذين ومن النخب المثقفة من الأكاديميين والتكنوقراط والادباء والمفكرين والحقوقيين وعامة أفراد المجتمع ممن دفعتهم رغبة التغيير. وبالمقابل وقفت شريحة يحسب حسابها بالضد من التغيير ولها وقع وتأثير على الساحة السياسية، تلك التي وقفت إلى صف السلطة بسبب كونها من أفراد الأحزاب الحاكمة أو أجهزة السلطة أو المحسوبين عليها من أصحاب النفوذ والمصالح، وهذه الشريحة ليس من السهل عليها التنازل عن موقعها، وهي تمتلك من الوسائل التي تقود إلى الاضطراب العام وعدم الاستقرار^٢.

^١ محمود سالم السامرائي، ثورات التغيير العربي سقوط العظمة والسلطان، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الأول لكلية العلوم السياسية في جامعة تكريت، تشرين الأول ٢٠١١، ص ٤.

^٢ المصدر نفسه، ص ٤-٥.

ان التغيير في المنطقة العربية لم يأخذ مداه، ومازالت هناك الكثير من التحولات ينتظر حدوثها ، كما ان المجتمع العربي، مازال غير مصدق لما حدث ويحاول استيعاب نتائج التغيير، "والخوف من ان تسرق حركة الشعوب من قبل قوى الهيمنة، في اطار اعادة تشكيل المنطقة، او من قبل قوى التسلط الداخلي التي لم تغادر موقعها بعد، والتي تنتظر الفرصة السانحة لتحويل الحراك الشعبي عن مساره، هذا الخوف مازال قائما. كما ان الحاجة قائمة الى نهوض القوى الثورية الحقيقية، من اجل قيادة التغيير وعدم تركه نهبا لتيارات العولمة الاستغلالية او من جانب قوى التخلف على الجهة الاخرى.

الخاتمة

مرت العلاقات العربية الاميركية بالكثير من الأحداث والمنعطفات خلال اكثر من نصف قرن، وكانت الادارات الاميركية المتعاقبة تعلن عن التحولات في استراتيجيتها العالمية في كل مرحلة حيث يشغل الوطن العربي اهمية متزايدة. واذا كانت سنوات التسعينيات من القرن العشرين قد شهدت تحولات واضحة في مداخل الاستراتيجية الاميركية نحو الوطن العربي ، فان مطلع الالفية الثالثة شهد انعطافا حادا في التوجهات الاميركية نحو المنطقة حيث رفعت الادارة الاميركية شعارات التغيير في المنطقة اعتبارا من مداخل ثلاث هي:

الامن والاصلاح والسلام، رغم ان واقع الامر لا يتفق مع هذه الطروحات، التي كانت في حقيقتها تعبيرا عن اسلوب جديد لتحقيق المصالح الاميركية المتنامية في المنطقة.

ان ابرز المتغيرات الاستراتيجية التي طرأت على المنطقة في تلك المرحلة جاءت نتيجة حدثين هامين هما الحرب على العراق، و(الحرب على الارهاب) ، ووضع الصراع العربي الاسرائيلي بين هذين التطورين. بينما

خضعت العلاقات العربية الاميركية الى تجاذبات كثيرة بفعل الاصرار الاميركي على تحويل العلاقة بين الجانبين الى علاقة تبعية واذعان من الطرف العربي. كما عكست المداخل الجديدة للاستراتيجية الاميركية اعلانا واضحا للتدخل غير المحدود في الشأن العربي.

ان التغيير في المفاهيم والحديث عن الديمقراطية والامن والسلام لم يغير من الادراك العربي لحقيقة الطموحات الاميركية مما ادى الى حالات من (التمرد) على الادارة الاميركية ارغمت هذه الادارة على اجراء بعض التعديلات خاصة وان التجربة الاميركية في العراق حصدت الكثير من الاخفاقات، مما افقد الادارة الاميركية حجتها على دول المنطقة.

لقد حافظت الإدارات الأمريكية المتعاقبة، على ثبات اهدافها الأهداف الإستراتيجية فى المنطقة العربية، واستخدمت وسائل واليات مختلفة وصولا الى اهدافها من أهمها دعم النظم الموالية لسياستها ، ووضع العراقيل امام المعارضين لها.

الا ان مطلع العقد الجديد وضع الادارة الاميركية امام مفارقة كبرى حين وجدت الجماهير العربية تسبقها لتغيير بعض الانظمة، مما اوقعها في ارباك واضح ، رغم انها كانت تسعى الى اعادة رسم خرائط المنطقة ، الا ان الامر حدث بطريقة مغايرة مما قادها الى البحث عن حلول سريعة وتعديل بعض تفاصيل الاستراتيجية ومحاولة احتواء بعض العناصر المؤثرة في عملية التغيير والتي يتوقع ان يكون لها دور في تسلم السلطة في بلدانها وباسلوب ديمقراطي، خاصة الجماعات الاسلامية.

اما المشروع النهضوي العربي، الذي تعرض الى انتكاسة كبيرة في مطلع هذا القرن بعد ان تم احتلال العراق، وامتلات المنطقة بالاساطيل والقواعد والجيوش الاجنبية، فكان رواده يبحثون عن منفذ لطرح برامج طموحة،

اصطدمت بواقع التجزئة والتخلف والتبعية، وتم رسم الكثير من المشاهد ، الا ان المناهضة الاميركية ولمن يوافقها من الانظمة في المنطقة ، والسلبية التي واجهت بها الجماهير هذه الخطط والمشاريع، ادت الى ان توضع تلك البرامج في الانتظار على امل ان يحدث تغيير ما، فتجد هذه البرامج طريقها الى التطبيق. وربما كان الحراك السياسي الذي شهدته المنطقة العربية في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ ومازال مستمرا، عاملا يسهم في اعادة قراءة تلك المشاريع، وربما في حال اصرار الجماهير على المحافظة على ثوراتها وعدم التنازل والضعف امام المخططات الاجنبية، يمكن ان ترى عملية التأسيس لنهضة عربية جديدة النور وبقوة.

Abstract

Establishment of a new Arab renaissance .. Arabs in the face of the U.S. strategy

Arab-American relations went through a lot of events and turns in more than half a century, and the successive U.S. administrations have announced changes in its global strategy in each phase occupies the Arab world, where increasingly important. If the years of the nineties of the twentieth century has witnessed the changes and clear the entrances to the American strategy toward the Arab world, the beginning of the third millennium has witnessed a sharp turn in the direction the U.S. towards the region raised the American administration slogans of change in the region of the entrances of three. Security and reform, and peace, despite the fact that fact does not comply with these propositions, which was in reality an expression of a new approach to the growing U.S. interests in the region ..

But the beginning of the new contract put the U.S. administration in front of a paradox major when I found the Arab masses preceded to change some regulations, which put her in confusion and unclear, although it was seeking to redraw the maps of the area, but that it happened differently,

